

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٨٥

الاثنين، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

العام. وهذه المشاورات من شأنها أن تيسر التبادل الواسع
للآراء بشأن هذه المسألة الهامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

وأود أن أقترح إقبال قائمة المتكلمين في المناقشة
بشأن هذا البند في الساعة الحادية عشر من هذا
الصباح.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرر ذلك.

السيد العمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
إنه لشرف وامتيزاز لي أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧
والصين حول مسألة هامة هي مسألة الحالة المالية للأمم
المتحدة التي ما فتئت تثير قلقنا جميعاً. فمن وقت لآخر،
ظل الأمين العام يسترعي نظر الدول الأعضاء للحالة
الراهنة غير المرضية. ولذلك فإننا نرحب بالفرصة
المتاحة لنا في الجمعية العامة للإعراب على أرفع مستوى
سياسي في المنظمة عن وجهات النظر التي تتشاطر بها
مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذه المسألة.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تودان أن تذكرا بأن هذه
ليست المرة الأولى التي تنشأ فيها هذه الحالة. ففي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لعل الممثلين
يذكرون أن الأمين العام رسم صورة مقلقة للحالة المالية
للمنظمة، في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة في
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، في ختام المناقشة العامة.
وقد أبدى أن الأمر يتوقف على الدول الأعضاء في الأمم
المتحدة لمواجهة هذه المشكلة. وبصرف النظر عن
الحقيقة الواضحة وهي أنه وفاء بالالتزامات التي ينص
عليها الميثاق، يتعين على جميع الدول الأعضاء القيام
بتسديد اشتراكاتها في موعدها الصحيح، وأشار الأمين
العام إلى بعض النقاط الأخرى التي يلزم النظر فيها.
ونظراً لخطورة هذه المسألة التي تؤثر في الصميم على
أداء المنظمة، وجدت لزاماً على إجراء مشاورات مع الدول
الأعضاء حول الاستجابة والمتابعة الواجبتين لبيان الأمين

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو
تصويت بنءاء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظان بقلق الإيحاء بأن ثمة صلة بين مشاكل السيولة النقدية الراهنة والأنظمة الحالية للأنصبة المقررة. إننا غير قادرين على مشاطرة هذا الرأي، ولا توجد دلائل موضوعية توحى بهذه الصلة. ونود أن نذكر بأن الأنصبة المقررة هي نتيجة تجربتنا المتشاطرة وفهمنا المشترك. ولقد تم التوصل إليها جماعيا من جانب الأعضاء، وهي تقوم على مبادئ توجيهية اتفقنا عليها جميعا. فكيف لنا أن ندعي بعد ذلك بأنها لا تعبر عن توافق كامل في الآراء؟ فما دام لا يوجد اتفاق متبادل على إعادة النظر في توافق الآراء هذا أو تعديله، فإننا نفهم أن جدول الأنصبة المقررة الحالي يحظى بموافقتنا. والمطلوب منا إذن بموجب الميثاق هو أن نفي بالتزاماتنا.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين على استعداد للقيام باستعراض لجميع جوانب الحالة المالية لو كانت هذه هي الرغبة الجماعية لجميع الدول الأعضاء، ولكننا نرغب أيضا في التأكيد من جديد على أن أي استعراض يجب أن يقوم على تعزيز تفاهمنا المشترك، إذ يجب أن نبني على ما لدينا. والقول بصحة هذا النهج يصدق بدرجة أكبر اليوم. والتزامنا بالعمل الديمقراطي سيبسر عملية التوصل إلى تحقيق اتفاق ضمن إطار عادل وديمقراطي وتوافقي. ونحن نعتقد، إذن، أن أي عمل من جانب واحد يكون مفضيا إلى نتائج غير مستحبة لن يعمق المصاعب الحالية فحسب، بل سيساعد على إيجاد تحفظات حيال مدى توفر الالتزام الحقيقي لدى جميع الدول الأعضاء بالمبدأ الأساسي القاضي بإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكدان من جديد على أن مبدأ القدرة على السداد يجب أن يظل الأساس الوطيد لتقرير مبلغ الاشتراكات المطلوب منا أن نؤديها للمنظمة. ونؤكد من جديد أيضا على أن المبادئ المعتمدة لتوزيع تكاليف حفظ السلم، كما هي واردة في قرار الجمعية العامة ٣١٠٣ (د - ٢٨)، وكما تم التأكيد عليها من جديد بتوافق الآراء في القرارات اللاحقة التي تتناول تمويل عمليات حفظ السلم، هي مبادئ لا تزال صحيحة اليوم. ونذكر أيضا بأن الحاجة إلى وضع إجراءات منفصلة لقمة تكاليف حفظ السلم إنما نجمت على وجه التحديد عن التسليم بحقيقة أن هذه التكاليف تشكل عبئا ثقيلا جدا على البلدان النامية، وينبغي إذن توزيعها على أساس إجراءات تختلف عن الإجراءات المستخدمة في التكاليف العادية للأمم المتحدة. وهذا النهج لا يزال صحيحا اليوم

مناسبة سابقة، أكدنا من جديد، نحن الدول الأعضاء، في القرار ٢١٣/٤١ الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الحادية والأربعين، على ضرورة الوفاء بالتزاماتنا المالية فورا وبالكامل. ولقد سلمنا أيضا على نحو جماعي بما للامتناع عن دفع الاشتراكات المقررة من أثر ضار بعمل الأمم المتحدة، وسلمنا أيضا بأن تأخير دفع الاشتراكات المقررة يؤثر تأثيرا سيئا على استقرار الحالة المالية للمنظمة. ومما يشير الفكر أن نرى إننا على الرغم من إدراكنا الجماعي للمشاكل لم نتصرف على نحو يتماشى مع هذا الإدراك فليس من المستغرب إذن أنه على الرغم من الإصلاحات المالية الهامة التي أمر بها القرار ٢١٣/٤١، لم يتحقق حل مرض للمشاكل. ولن يكون هناك حل على الأرجح، مادمننا لا نعالج بصورة جماعية المسائل التي سلمنا بها تماما أو نقوم بتنفيذ المبادئ التي أكدنا عليها من جديد في القرار ٢١٣/٤١.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدركان أنه في فترة ما بعد الحرب أصبحت تعلق على الأمم المتحدة توقعات كبيرة. إلا أنه بدون أساس مالي سليم، لن يتحقق أي من هذه التوقعات، لأن المصدر الوحيد لأموال المنظمة هو نحن الدول الأعضاء. ولقد أحطنا علما بالحالة الراهنة للاشتراكات غير المسددة للمنظمة، كما أحطنا علما بالتزاماتها ونحن نجد أن من الغنى عن البيان أن المشاكل المالية التي تواجهها منظمته لا يمكن أن تعالج جديا إلا عندما تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تسلمان بالحاجة إلى إبداء العطف والتفهم لمن يعجزون منا مؤقتا عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نتيجة لمشاكل اقتصادية حقيقية. وفي جميع الحالات الأخرى، نشاهد الأعضاء أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل سداد جميع اشتراكاتهم دون شروط، وبالكامل، وفي الوقت المحدد، حتى لا تستمر مشاكل السيولة النقدية المزممة في تقييد قدرات الأمم المتحدة على العمل عندما ندعوها إليه.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكدان من جديد أن هدفا الأول والعاجل ينبغي أن يكون كفاءة التدفق السلس للأموال في المستقبل. ونود أن نؤكد على حقيقة أن هذه أموال اعتمدنا صرفها بالفعل بعد النظر الواجب في الأمر في اللجان الرئيسية. ولقد أتاحت الفرصة لنا جميعا لدراسة اقتراحات الأمين العام. وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه لا يمكن أن توجد، بعد أن تمت موافقة الأعضاء على اقتراحات التمويل، أي أسباب أخرى للتأخير في سداد الاشتراكات. وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن جميع جهودنا الرامية إلى تحديث وتنظيم المنظمة استعدادا للقرن المقبل لن تلقى النجاح طالما أنها تستمر في العمل الفعلي تحت حالة دائمة من الضيق المالي.

عن الحالة المتعسرة الطويلة الأمد، حيث تقدم لها مجموعة واسعة من الطرق الممكنة لضمان أساس مالي سليم للمنظمة. فالحالة اليوم أصبحت أسوأ بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة، سواء بالنسبة لميزانيات حفظ السلم أو للميزانية العادية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، شعر الأمين العام بأنه مضطر إلى توجيه تحذير لأعضاء مجلس الأمن بشأن الحالة المالية المزعجة لجهود حفظ السلم.

وستشهد الحالة المالية العامة تدهورا أشد في السنة القادمة ما لم تتخذ إجراءات حاسمة وملموسة لتدارك الأمر. أما عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنمسا وهنغاريا فإنها من جانبها تفي بالتزامها في الميزانية العادية وفي عمليات حفظ السلم بسرعة وبالكامل ودون شروط. واسهاماتنا، مجتمعين، للميزانية العادية تصل إلى ٣٢,٦٥ في المائة، وعمليات حفظ السلم إلى ٣٤,٥ في المائة من المجموع. كما تسهم حكوماتنا حاليا بـ ٢٣ في المائة من جميع الأفراد العسكريين العاملين في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة.

وتظل المشكلة المالية الرئيسية القائمة هي مسألة المتأخرات التي لها عواقب ضارة على احتياطات المنظمة. وكما أعلن الأمين العام، فإن المنظمة لديها فقط احتياطات محدودة جدا من السيولة النقدية؛ وصندوق رأس المال العامل قد استنفذ عمليا. ولم يتبق سوى مبلغ نقدي ضئيل في الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم. ولو قامت جميع الدول الأعضاء بدفع أنصبتها كاملة وفي حينها، لتمكن الأمين العام تغذية الاحتياط ودفع الأموال التي تدين بها المنظمة للدول الأعضاء على مساهمتها بالقوات والمعدات لبعثات حفظ السلم. فالإسهامات المتأخرة لعمليات حفظ السلم وما تؤدي إليه من مشكلة تدفق السيولة النقدية قد ولدت حالة أصبحت المنظمة فيها مدينة بمبلغ بليون دولار لدول أعضاء لسداد مدفوعات تلك الدول للقوات والمعدات.

وهذه الحالة تلقي بعبء غير منصف على البلدان المساهمة بالقوات، وخصوصا تلك التي يشهد سجلها بأنها تدفع ما عليها بسرعة وبالكامل ودون شروط. وفي الواقع، وكما أوضح الأمين العام، فإن الدول الأعضاء التي تنتظر أن تقوم الأمم المتحدة برد مدفوعاتها إنما تمول المدفوعات المتأخرة المستحقة على أعضاء أخرى. ونتيجة لهذا التطور، فإن استعداد الدول الأعضاء لتوفير

بدوره؛ فتكاليف حفظ السلم توازي حاليا ثلاثة أمثال التكاليف العادية.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتقدان إذن أن مناقشاتنا يجب أن تركز على التسليم الواجب بالمبادئ المتفق عليها والممارسات الحالية. بالإضافة إلى ذلك، لا بد لنا من النظر في المشاكل الملحة بغرض التخفيف من حدة أزمة السيولة النقدية، باعتبار ذلك مهمتنا المباشرة ضمن هدفنا العام المتمثل في معالجة الحالة المالية. وإنني أعتقد، بوصفي رئيسا لمجموعة الـ ٧٧، أن الاقتراح المقدم لهذا الغرض القاضي بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجنة الخامسة، مع اتخاذ ترتيبات مناسبة تكفل له مستوى رفيع من المشاركة والرئاسة بالإضافة إلى الاهتمام الدائم من جانب جميع الدول الأعضاء، وذلك لكي ينظر في تدابير لاستعادة أساس مالي للمنظمة مستهدفا التوصل إلى أوسع قدر ممكن من الاتفاق إنما هو اقتراح يصح أن تعتبره مجموعة الـ ٧٧ والصين اقتراحا إيجابيا وبناء.

وأخيرا، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تسلطوا الضوء على كوننا في هذه المرحلة المتأخرة من عمل دورتنا العادية، نحرص، بصورة استثنائية وعلى هذا المستوى الرفيع جدا، على الاستجابة لنداء الأمين العام بشأن هذه المسألة الهامة جدا بإيصال رسالتنا المتمثلة في الدعم الكامل للمنظمة.

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا وهنغاريا.

إن الدول الأعضاء وحدها هي التي بإمكانها أن توفر أساسا ماليا سليما للمنظمة. فاشتراكاتها المقررة هي التي تشكل هذا الأساس المالي. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة يقع على الدول الأعضاء واجب قانوني ملزم بتحمل مصروفات المنظمة كما تقسمها الجمعية العامة؛ وعلى الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها دون إبطاء وبالكامل وبلا شروط. إن الاستعراض التاريخي يبين أن مسألة تجاوز التزامات المنظمة الجارية للسيولة النقدية المتوافرة لديها ليست بالظاهرة الجديدة. كما يبين أنه خلال ما يقرب من ٢٠ سنة، لم تتمكن الدول الأعضاء من حل هذه المسألة.

وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، اتخذ الأمين العام زمام المبادرة بمخاطبة الجمعية العامة في جلسة عامة

وأود أن أنتقل إلى أسلوب تقرير الأنصبه، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمسائل المتأخرات وتحسين عملية الموازنة. إن وجود جدول للأنصبه المقررة يكون مبسطا وشفافا ومنصفا - وتكون هذه هي الصورة التي تراه بها جميع الدول الأعضاء - أمر من شأنه أن يسهم في تحسين أنماط الدفع، فيخفف بذلك من المشاكل الحادة التي تصادفها المنظمة من حيث السيولة النقدية.

إننا نعيد إلى الأذهان بيان الاتحاد الأوروبي في المناقشة العامة ونصه:

"يجب أن تكون إسهامات الأعضاء أكثر اتساقا مع قدرتها الفعلية على الدفع. والغرض من إجراء إصلاح مالي شامل ينبغي أن يكون وضع مقياس يكون واضحا ومعولا عليه، ويعكس الأحوال المالية للأعضاء، ويتكيف تلقائيا مع الظروف الوطنية المتغيرة، ويراعي احتياجات البلدان ذات المداخيل المنخفضة بالنسبة للفرد الواحد. ولكنه من الضروري أن يكون جميع الأعضاء على استعداد للوفاء بالتزامات عضويتهم. وليس في وسعنا أن نكون في وضع تواجه فيه الأمم المتحدة صعوبة في الاضطلاع بمسؤولياتها لأن أعضاء فرادى يشعرون بأنهم معفون من أداء واجباتهم" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، ص ١٧)

وخلال هذه الدورة، ستبت الجمعية العامة في توصيات اللجنة الخامسة المتعلقة بجدول الأنصبه المقررة للسنوات الثلاث القادمة. إلا أن علينا في المستقبل إيجاد أساس أحدث وأكثر إنصافا لتحديد الأنصبه العادية والمتعلقة بحفظ السلم على حد سواء. ونحن نتطلع إلى نتائج أعمال الفريق العامل المخصص لبحث موضوع القدرة على الدفع والذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ١٩/٤٩.

وبالنسبة لأنصبه حفظ السلم، فإن المسؤولية الخاصة التي تقع على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا بد أن تؤخذ في الاعتبار. والالتزامات المالية التي تنشأ عن هذه المسؤولية الخاصة يجب تطبيقها على أساس منصف.

ويتعين على الجمعية العامة أن تعالج دون إبطاء جميع القضايا التي تناولها الأمين العام، ونحن على استعداد للنظر في هذه القضايا على أرفع مستوى سياسي بما يتناسب والأهمية السياسية للمسألة قيد البحث. ويرى الاتحاد الأوروبي والنمسا وهنغاريا أن الحتمي أن يشارك مجموع الأعضاء في هذه العملية. وفي ضوء

القوات آخذا في التناقص. ونود أن نشدد على أنه دون توفر القوات أو الأموال لا يمكن أن تقوم قائمة لعمليات حفظ السلم.

وهذا يبين أن المسألة التي أثارها الأمين العام ليست مشكلة مالية فقط وإنما هي مشكلة تنطوي على أبعاد سياسية. فقدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها باتت في كفة الميزان. ونحن جميعا نعتقد توقعات كبيرة على الأمم المتحدة، إلا أن المنظمة لا تستطيع أن تقوم بعملها بكفاءة إلا إذا كانت دولها الأعضاء على استعداد لتوفير الدعم اللازم لها. وعشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لانشائها، تواجه الأمم المتحدة تحديا كبيرا يتمثل في حصول زيادة منقطعة النظير في مهامها بينما هي تمر في الوقت نفسه بأصعب وضع مالي عرفته منذ انشائها.

وفي الوقت الراهن، تشكل المادة ١٩ من الميثاق النص الوحيد الذي يلزم الدول الأعضاء بالدفع. ونعتقد أن الوقت قد حان لتطبيقها بمزيد من الصرامة. علاوة على ذلك، علينا أن ننظر في صكوك أخرى عساها أن تحمل الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها القائمة بموجب الميثاق بأن تدفع ما عليها في الموعد الواجب وبالكامل ودون شروط. ويجب أن يتضمن هذا النظر مناقشة إمكان توفير حوافز للدفع في الموعد المقرر فضلا عن فرض جزاءات على المتأخرات بما في ذلك إمكانية تحصيل فوائد على المتأخرات. وفي سياق الحوافز، نشير إلى مقترح الأمين العام الرامي إلى إصدار شهادات لحفظ السلم يمكن استرداد قيمتها. إلا أن هذا لن يكون حلا بحد ذاته.

إننا نتفق تماما مع الأمين العام بأنه أصبح من اللازم تغيير عملية الموافقة البطيئة على ميزانيات حفظ السلم ورصد الاعتمادات لها. فهناك شهور تمر بين الموعد الذي يوافق فيه مجلس الأمن على عملية لحفظ السلم والموعد الذي ترسل فيه الأنصبه المقررة. ومقترحات الأمين العام الرامية إلى الإسراع بالعملية وتعزيز مصداقيتها تجري الآن مناقشتها في اللجنة الخامسة. وهذه المقترحات تتناول صلب ميزانية وتمويل عمليات حفظ السلم. ويتعهد الاتحاد الأوروبي، والنمسا وهنغاريا بالسعي البناء للتوصل إلى حلول تكون مقبولة للدول الأعضاء وتكون ميسورة التطبيق من وجهة نظر الأمين العام. ولنا ملء الثقة بأن جميع الدول الأعضاء سوف تنضم إلى هذه الجهود للتوصل إلى حلول.

الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة، سواء في الميزانية العادية أو في ميزانية حفظ السلم.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يشير على وجه التحديد إلى أن:

"... استمرار عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزامها القانوني بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها يبقى المنظمة في حالة مالية صعبة." (A/49/1، الفقرة ١٠١)

ومما يؤكد أن هذا القلق في محله حالة الاشتراكات المتأخرة المستحقة لميزانية الأمم المتحدة التي وصل مجموعها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى مبلغ ٢,٣٨٦ بليون دولار، منه ٧٧٠ مليون دولار للميزانية العادية والباقي، أي ١,٦١٦ بليون دولار لميزانية حفظ السلم.

ولئن كنا نضمهم أن عدم دفع بعض فرادى البلدان للمبالغ المستحقة عليها قد يعود حقا إلى عجزها عن الدفع، فإننا لا نستطيع أن نضمهم تماما السر في عدم استعداد البلدان الرئيسية المتقدمة اقتصاديا لدفع متأخراتها. وفي هذا الصدد، أكد وفد بلادي في مناسبات سابقة، ويود الآن أن يكرر تأكيدهم، بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تفي باشتراكاتها الإلزامية للأمم المتحدة بالكامل وفي حينها ودون شروط.

إننا نقدر اعتراف الأمين العام بأن حالة السيولة النقدية أدت إلى تأخيرات مستمرة في دفع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، وقد يؤثر هذا على مشاركة الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلم المقبلة. وهذا يصدق بصفة خاصة على البلدان النامية التي توفد قواتها لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم، كدليل على التزامها بمثل المنظمة.

وبالنسبة للاقتراح المتعلق بالسماح للأمم المتحدة بتحصيل فائدة على المدفوعات المتأخرة في المستقبل، فإن وفدي يمكن أن يوافق على الاقتراح من حيث المبدأ. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بسبب عدم قدرتها على الدفع وتلك التي لا تدفع لمجرد عدم استعدادها للدفع.

الطبيعة السياسية والمالية لهذه القضايا، ينبغي تمكين كل من السفراء والخبراء في اللجنة الخامسة من الاضطلاع بدور كامل ونشط في هذه العملية. وينبغي أن تركز نتائجها على أوسع درجة ممكنة من الاتفاق، وفقا للممارسة التي دأبت عليها الجمعية العامة في شؤون الميزانية. وبالتالي، يرحب الاتحاد الأوروبي والنمسا وهنغاريا بتوافق الآراء الذي بدأ يتبلور حول ضرورة أن تواصل الجمعية العامة بحث هذه المسائل في فريق عامل مفتوح العضوية رفيع المستوى تحت رئاستكم، سيدي الرئيس. ونرى أن الفريق العامل ينبغي أن ينظر في تدابير كتلك الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وفي البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بغية ضمان دفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي حينها، وتحسين العملية المتبعة حاليا لوضع الميزانية وأسلوب تقرير الأنصبة، لكفالة وجود قاعدة مالية سليمة ومضمونة للمنظمة. وعلى هذا الفريق العامل أن يرفع تقريرا عن نتيجة عمله إلى الجلسات العامة، عن طريق اللجنة الخامسة، قبل نهاية الدورة التاسعة والأربعين.

إن عملنا معا هو وحده الذي سيمكننا من تزويد المنظمة في مناسبة عيدها الخمسين بأساس مالي سليم ووطيد لأنشطتها، أساس يستمر إلى ما بعد مطلع القرن المقبل.

السيد ثانا راجاسينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم على عقد هذه الجلسة العامة لبحث ومناقشة البيان الذي أدلى به الأمين العام في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بخصوص الحالة المالية للمنظمة. إن وفدي يعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع؛ وقد سبق أن تناول هذه القضية في عدد من المناسبات، بما في ذلك، على وجه الخصوص، في اللجنة الخامسة أثناء هذه الدورة للجمعية العامة.

ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته عن وجود عدة أسباب تسهم في الحالة المالية المزعزعة التي تواجه الأمم المتحدة. كما يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به توا رئيس مجموعة الـ ٧٧.

إن موضوع الحالة المالية في الأمم المتحدة ليس بالظاهرة الجديدة. فقد ظل موضوع مناقشات لسنوات طويلة. وواضح أن السبب الرئيسي هو تأخر الدول

أولاً، أن معايير تحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع ينبغي أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية - الاقتصادية العديدة التي تحدد مستوى رفاه الدولة العضو، ذلك أن أية معايير تعتمد بشكل مغالي فيه على مجرد بعض المؤشرات الأساسية، مثل المتوسط الفردي للدخل القومي، أما هي معايير لا تعبر عن الوضع الحقيقي. أما عن إعادة التصنيف بصورة آلية بناء على تبسيط المنهجية فهذه مسألة يستصعبها وفد بلادي. بل نحن نرى فعلاً أن إعادة التصنيف بصورة آلية ستكون عاملاً مربكاً.

ثانياً، ينبغي الحفاظ على المنهجية المستخدمة حالياً في تقييم ميزانية حفظ السلام. وينبغي الإبقاء على ما للأعضاء الدائمين الذين يملكون ممارسة حق النقض في مجلس الأمن من وضع خاص فيما يتعلق بالاشتراكات.

ثالثاً، لا يوافق وفدي على الاقتراح بتقصير فترة الأساس المحددة بسبعة أعوام ونصف العام. لفترة السبعة أعوام ونصف ينبغي الإبقاء عليها لأنها توفر الاستقرار لجدول الأنصبة المقررة على مدى السنين، وبذلك لا تتأثر الدول الأعضاء بتغييرات جذرية في معدل الأنصبة.

وكما أشار وفدي أيضاً أثناء المناقشة في اللجنة الخامسة، فإن النظر في الحالة المالية ينبغي ألا يقتصر على جانب الإيرادات بل أن ينصب كذلك على جانب الانفاق. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في جميع هذه المسائل بشكل شامل.

إننا في كثير من الأحيان لا ننتبه إلى أن التكاليف المالية للأمم المتحدة أقل بكثير عن تكاليف الكثير من الشركات المتعددة الجنسية. فهل يمكن أن يستغني المجتمع الدولي عن الأمم المتحدة، التي هي الهيئة الحكومية الدولية العالمية حقاً، المكرسة لقضايا السلم والأمن الدوليين فضلاً عن قضايا التنمية؟ وبالنظر إلى الإجابة البديهية على هذا السؤال، يتعين على الدول الأعضاء أن تحترم واجباتها. وفي استعراضنا للحالة المالية لا ينبغي أن نغفل الحاجة إلى أن تأخذ في اعتبارنا كذلك آليات جديدة ومبتكرة. وإذ تحتفل هذه المنظمة بعيدها الخمسين في العام المقبل، ينبغي أن نتفق على وسائل محددة لتعزيز هذه المنظمة تمكيناً لها من

ولصعوبة إيجاد هذا التمييز، يعتقد وفدي أنه قد يجدر بنا مواصلة النظر في وضع نظام مكافآت وحوافز للدول الأعضاء التي تدفع اشتراكاتها الإلزامية في حينها.

أما الاقتراح الداعي إلى ضم مختلف حسابات الأمم المتحدة في عدد أقل من الحسابات للاستفادة إلى أقصى حد من أسعار الفائدة الأفضل، فهو اقتراح يستحق تأييدنا. فالممارسة الحالية المتمثلة في توزيع الموارد في أكثر من ١٠٠ حساب تنطوي على عمليات بطيئة ومطولة تترتب عليها تكاليف إدارية لا ضرورة لها. وبالمثل، فإن الاقتراح الداعي إلى تبسيط واختصار إجراءات المطالبة بالدفع سيمكن من التذكير بدفع الأنصبة المقررة، وبالتالي فإننا نؤيده.

وبالنسبة للاقتراح الداعي إلى أن تقبل الأمم المتحدة الاشتراكات في شكل موارد غير مالية، مثل إعادة الموظفين والمعدات، تعويضاً عن أنصبة الدول الأعضاء، فمن الواضح أنه اقتراح يستحق مزيداً من الدراسة.

لقد تناول الأمين العام بشيء من الاستفاضة الطبيعة غير المنصفة للنظام الحالي لتقرير الاشتراكات في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلم، وعدم ارتياح الدول الأعضاء لهذا النظام. لكن ينبغي أن نشير إلى أن معدلات الأنصبة المقررة للميزانية العادية تحددها وتوصي بها لجنة الاشتراكات التي تتألف من خبراء دوليين حكوميين يبنون توصياتهم على أساس قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وليس من السهل على الإطلاق إيجاد معدل يرضي جميع الدول الأعضاء الـ ١٨٤. وقد روعيت في المعدل الموصى به الحاجة إلى الإبقاء على التوازن فيما بين جميع الدول الأعضاء. وهذا مجال آخر قد يستفيد أيضاً من المزيد من الدراسة.

أما عن ميزانية حفظ السلم فإن الأنصبة المقررة على أساس قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨) تأخذ في الحسبان أيضاً المسؤولية الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وهذا القرار قرار استمر العمل به لما يزيد على ٢٠ عاماً، وقد صدر بموافقة الدول الأعضاء. والمشكلة، كما لاحظ البعض، تكمن في نظام تحصيل الاشتراكات وليس في نظام فرضها.

وفيما يتعلق بالاقتراحات المختلفة التي يطرحها الأمين العام بشأن المنهجية الحالية لمعدلات الأنصبة، يود وفد بلادي أن يتقدم بالملاحظات التالية:

وبالإضافة إلى الدفع لحساب الأنصبة المقررة، قدمت الولايات المتحدة في أحيان كثيرة قدراتها وامكانياتها الفريدة دعماً للقرارات التي اتخذها وأقرها مجلس الأمن.

فعلى سبيل المثال: بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ونيسان/أبريل ١٩٩٣، مولت الولايات المتحدة وقادت عملية إغاثة إنسانية ضخمة أنقذت آلاف من الأرواح في الصومال.

وشاركت الولايات المتحدة مشاركة نشطة في إنفاذ منطقة حظر الطيران وتوصيل الإغاثة الطارئة جواً في البوسنة.

وساعدت الولايات المتحدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق وذلك بالإسهام بما يقرب من ٥٠ في المائة من الأموال اللازمة للجنة الخاصة للأمم المتحدة، وبالمساعدة في إنفاذ منطقتي حظر الطيران، وبالمساعدة في توفير المعونة الإنسانية إلى الأقليتين العراقيتين في الشمال والجنوب، وبتعبئة القوات استجابة للتحركات الخطيرة الأخيرة للقوات المسلحة العراقية.

وفي الصيف الماضي، وزعت القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة في رواندا وزائير المجاورة لتوفير الإغاثة الطارئة إلى الروانديين الذين شردتهم أعمال العنف في بلدهم.

وتواصل الولايات المتحدة وزع قوة عسكرية يبلغ تعدادها ٣٧٠٠٠ جندي في جمهورية كوريا تطبيقاً لقراري مجلس الأمن ٨٣ (١٩٥٠) و ٨٤ (١٩٥٠).

كما تشارك قوات الولايات المتحدة في جهود إنفاذ الجزاءات ضد العراق ويوغوسلافيا السابقة.

لقد إضطلعت الولايات المتحدة بدور رائد في التمويل والتنظيم والتدريب والمشاركة فيما يتعلق بالقوة المتعددة الجنسيات التي استعادت الديمقراطية وخففت حدة الأزمة الإنسانية في هايتي.

وقدمت الولايات المتحدة اسهاماً طوعاً وبغاً بلغ ٣٠ مليون دولار هذا العام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها المنصوص عليها في الميثاق لمنفعة البشرية جمعاء.

السيد بيرينباوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أمثل اليوم هنا لأتكلّم بصراحة عن موضوع تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. تؤيد حكومتي تأييداً قوياً عمليات السلام الفعالة والمحكمة الإعداد لأنها تعزز الأمن والاستقرار والديمقراطية على الصعيد الدولي. وبلدي هو أكبر مساهم في هذه العمليات من الناحية المالية، ويتحمل أعباء مجموعة متنوعة من البعثات الأخرى المضطلع بها دعماً لقرارات مجلس الأمن. وستواصل حكومتي سعيها للوفاء بتعهداتها المالية، وستعمل مع الأعضاء الآخرين على ابتكار نظام يكون منصفاً ويمكن التعويل عليه بدرجة أكبر لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعتقد أن نظاماً كهذا - لكي يكون منصفاً ويعول عليه - ينبغي أن يتضمن تخفيضاً في حصة الأنصبة التي تتحملها الولايات المتحدة.

وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لاحظ باننشغال الحالة المالية الحرجة التي تواجهها الأمم المتحدة، وخاصة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فالتأخير في السداد يعقد تنظيم عمليات السلام، ويثير مشاكل من حيث تدبير الأفراد ويجعل الوزع السريع للقوات في حالات الطوارئ أمراً يكاد أن يكون مستحيلاً.

وكما قال الأمين العام أيضاً:

"يجب أن تنظر الدول الأعضاء بجدية فيما إذا كان الجدول الحالي للأنصبة منصفاً". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٨، ص ٢١)

والسبب هو أن الشعور بوجود إنصاف قد يؤثر، على الأقل في المجتمعات الديمقراطية، تأثيراً كبيراً على مدى التأييد الذي يتوفر في أوساط الرأي العام وفي الأوساط التشريعية لتتقدم الاشتراكات للأمم المتحدة بالكامل وفي حينها.

إن حكومتي ملتزمة بدفع ما تدين به. وفي الخريف الماضي، خصص الكونغرس الأمر يكي أكثر من ١,٢ بليون دولار لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أن هناك دولا كثيرة تضطلع بمثل هذه الأنشطة، ولكن أحدا لا يضاهاى الولايات المتحدة من حيث حجم ما تقوم به من أعمال، فتكلفة أنشطتها هذه تفوق اجمالي نصيبنا المقرر لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأؤكد على هذا ليس لأن حكومتى تعتقد أن الأعمال التي يضطلع بها على أساس الانسحاق دون استرداد أعمال ينبغي أن يخصم مقدارها من الأنصبة المقررة في الأمم المتحدة، فنحن على العكس من ذلك نرى أن مثل هذه السياسة لو اتبعت لأمكن أن يساء استخدامها بسهولة ولأدت الى تعذر بل استحالة الإدارة المالية السليمة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولكن ذكر هذه الأعمال يظل أمرا واردا مع ذلك عند مناقشة تمويل عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، لأنها تدلل بما لا يدع مجالا للشك على أن الولايات المتحدة تواصل تحمل حصة كبيرة من عبء إعلاء كلمة القانون الدولي والحفاظ على الأمن والسلم في جميع أنحاء العالم.

يتردد في أحيان كثيرة القول بأن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تقع عليهم مسؤولية خاصة. وحكومتى توافق على هذا. إن الولايات المتحدة الأمر يكية تفي بهذه المسؤولية.

واليوم، يبلغ المقرر على الولايات المتحدة أكثر من ٣٠ في المائة من تكاليف عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أي أكثر من ضعف ما يدفعه أي بلد آخر. وهذه النسبة تتجاوز حصة ٢٨,٩ في المائة التي حددت للولايات المتحدة عندما اعتمد جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ١٩٧٤، بالرغم من حدوث تغيرات ملموسة في الاقتصاد العالمي منذ ذلك الوقت. وتعتقد حكومتى أن معدلها الحالي مغالى فيه وينبغي تخفيضه الى ٢٥ في المائة. ولابد أن يعرف أعضاء هذه الجمعية أن كونغرس الولايات المتحدة قد سن تشريعا ملزما يحد من اسهامات الولايات المتحدة في حفظ السلام بما لا يزيد عن ٢٥ في المائة ابتداء من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

إن الأنظمة الأساسية الحالية لتخصيص تكاليف الميزانية العادية وتكاليف حفظ السلام قد اعتمدت قبل عقدين من الزمان. وبسبب انضمام الألمانيتين الى الأمم المتحدة في فترة مقارنة، أمكن اعتماد صيغ خفضت عمليا لغالبية البلدان المعدل في كل من المجالين. ولكننا لا نواجه اليوم حالة مماثلة. ففي الظروف الحالية، لابد من موازنة أي تخفيض لبعض البلدان بزيادة مقابلة تترتب على البلدان الأخرى.

ومساهمة الولايات المتحدة الطوعية في تكاليف المحكمتين المخصصتين لجرائم الحرب في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة تفوق بكثير مساهمة أي بلد آخر.

لقد تم الاضطلاع بجميع هذه الأعمال على أساس الانسحاق دون استرداد لاحق، وذلك خدمة للأهداف التي تتشاطرها الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي. وصحيح

الاسهام في حفظ السلام بالنسبة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

إننا ندرك جميعاً أن تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تزايدت بسرعة في السنوات التي تلت مباشرة نهاية الحرب الباردة. وهذا يعني بالنسبة لبلادي زيادة أنصبتها المقررة من حوالي ٤٥ مليون دولار قبل عقد مضي إلى أكثر من بليون دولار في السنة الحالية. ومؤخراً، تباطأ الاتجاه إلى قيام الأمم المتحدة بعمليات لحفظ السلام أكثر عدداً وأكبر حجماً. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تقصي تدابير لخفض تكاليف عمليات حفظ السلام أو احتوائها. ومع ذلك، من المنصف أن نتوقع ألا تعود مستويات وتكاليف هذه العمليات بسرعة إلى مستوياتها المشهودة. ولذلك، من الحيوي أن نجد نظاماً للتمويل يكفل الاستقرار والإنصاف.

إننا نعلم جميعاً أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يمكن أن تعطينا الحل لجميع الصراعات والأزمات الدولية. وكما يسلم ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يصح أن يكون للمنظمات الإقليمية والائتلافات والدول الأعضاء دور مشروع في الاستجابة لأية تهديدات. وفي الظروف الاستثنائية، قد لا تستطيع الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء أن تفعل شيئاً، ولا سيما في حالات الحرب الأهلية المريعة. ولكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال أداة لا غنى عنها للسياسة الدولية. وقد أثبتت قدراتها عندما تتوفر الظروف اللازمة، على الفصل بين المتخاصمين، والحفاظ على وقف إطلاق النار، وإيصال المساعدة الغوثية الإنسانية، وتمكين اللاجئين والأشخاص المشردين من العودة إلى ديارهم، وتسريح المحاربين، وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق المصالحة السياسية وإجراء انتخابات ديمقراطية. ومن مصلحة جميع الحكومات كفالة وضع نظام منصف ويمكن الاعتماد عليه لتمويل عمليات حفظ السلام. وتتطلع حكومة بلادي إلى العمل مع بقية الدول تحقيقاً لهذا الغرض.

السيد وانغ شوشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد أدلى سعادة السفير لعامة، ممثل الجزائر، ببيان ممتاز بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

إن وجود أساس مالي سليم يمثل الشرط المسبق الأول لوفاء الأمم المتحدة بالتزاماتها ووظائفها المنصوص عليها في الميثاق. ولكن الصعوبات المالية التي تعرضت

إن وضع صيغة منصفة لتمويل حفظ السلام ليس بالأمر السهل. ووضع مثل هذه الصيغة بحيث تكون منصفة ويرجح لها في نفس الوقت إن تحظى بموافقة هذه الجمعية سيكون أمراً أصعب وأصعب. ولكن حكومتي لا تعتقد أن من مصلحة هذه المنظمة، أو من مصلحة أعضائها، إدامة نظام غير منصف لمجرد أن التغيير صعب. الحقيقة هي أن التغيير أمر جوهري إذا أردنا إرساء أساس لتمويل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يكون حقاً رشيداً ومنصفاً ويمكن التعويل عليه.

وتتفق حكومتي مع قول الأمين العام في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بأن هذه المسألة هي مسألة سياسية عاجلة. وبالتالي، نحن ملتزمون بالعمل على نحو بناء من خلال آلية الفريق العامل المفتوح العضوية والرفيع المستوى لوضع خيارات لتنقيح جدول الأنصبة الحالي المقرر لعمليات حفظ السلام.

وفي القيام بذلك، نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تسترشد بالمبادئ التالية:

أولاً، ينبغي ترشيد معدلات الدفع. إن هناك اليوم أكثر من عشرين بلداً يتجاوز فيها المتوسط الفردي للدخل القومي المتوسط العالمي، ومع ذلك تحصل على تخفيض قدره ٨٠ في المائة من أنصبتها المقررة لحفظ السلام. وأن مستوى دخل الفرد في بعض هذه الدول من بين أعلى مستويات الدخل في العالم. هذا وضع غير منصف وينبغي تغييره.

ثانياً، ينبغي أن تراعى التغييرات المستقبلية في جدول أنصبة حفظ السلام أن ما يحدث بشكل متزايد هو أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنفذ لصالح جميع الأمم، وأن الابتعاد الجذري عن جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية للأمم المتحدة لا يمكن تبريره منطقياً. لقد أصبح حفظ السلام، وسيبقى، جزءاً أساسياً من عمل الأمم المتحدة. ومع ذلك، نعتقد حكومة بلادي أن المعدلات التساهلية لأفقر الدول الأعضاء معدلات ينبغي الإبقاء عليها في أي صيغة جديدة.

ثالثاً، ينبغي للأمم المتحدة أن تتجنب الاعتماد المفرط على أي مصدر واحد لتمويل عمليات حفظ السلام؛ فهذا الاعتماد غير صحي لأي منظمة.

وأخيراً، ينبغي أن تنظر الجمعية في إمكانية الغاء جميع التخفيضات، أو إمكانية وضع حد أدنى لمعدل

للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام قد أدى الى صعوبات التدفق النقدي وبالتالي الى الصعوبات المالية للمنظمة. وثبتت الحقائق أن المتأخرات هي لب الضائقة المالية. ونود أن نؤكد على أن المساهمين الرئيسيين الذين أخروا دفع أنصبتهم المقررة لأسباب سياسية ينبغي أن يتحملوا النصيب الأكبر من المسؤولية عن الحالة المالية الصعبة للمنظمة.

إن أسباب تأخر الدول الأعضاء في الدفع متفاوتة، وينبغي تحليلها كلا على حدة. وقد فرضت الزيادة السريعة للغاية في النفقات العامة للمنظمة أعباء مالية كبيرة على بعض الدول الأعضاء. فقد ارتفع مجموع نفقات حفظ السلام من ٦٠٠ مليون دولار في منتصف عام ١٩٩٠ الى أكثر من ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ - أي أربعة أمثال الميزانية العادية - نتيجة للزيادة الهائلة في عدد عمليات حفظ السلام ونطاقها وعدد الموظفين اللزمين، علاوة على شراء الأسلحة والمعدات الحديثة. إن هذه الزيادة المفرطة تضع عبئا لا يحتمل على أغلبية البلدان النامية. وبالإضافة الى ذلك فإن بعض البلدان النامية تضطر الى أرجاء دفع أنصبتها المقررة لأسباب طارئة أو لصعوبات اقتصادية حقيقية؛ ومحنتها تستحق تفهمنا.

إن سوء الإدارة والتنظيم المالي يكون في بعض الحالات أحد العناصر التي تسبب هذه الصعوبات المالية. ولتخلف القواعد والأنظمة الضرورية عن اللحاق بركب الزيادة الهائلة في عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، ظهر عدد كبير من المشاكل أثناء تنفيذ العمليات. وعلى سبيل المثال، فقدت ٣,٩ من ملايين الدولارات في الصومال؛ وسرقت كمية كبيرة من معدات حفظ السلام في بعض العمليات، بسبب التخزين غير الآمن والإدارة السيئة؛ ولا توجد حتى الآن مجموعة كاملة من المبادئ التوجيهية التي تحكم عملية المشتريات، التي تهتم بها الدول الأعضاء اهتماما كبيرا. وحدثت حالات لعمليات شراء بأسعار مغالى فيها بملايين الدولارات. لقد جرى التعاقد لشراء ٨٥٠ سيارة ولم تستخدم منها فعلا سوى مائة سيارة. وهذه الممارسات التي تتسم بالإسراف زادت من حدة المصاعب المالية للمنظمة.

إننا نعتقد أن المصاعب المالية للمنظمة يمكن حلها بالطرق الثلاث التالية.

أولا، جميع الدول الأعضاء، ولا سيما القادرة على السداد ولكنها تؤخر الدفع لعدم توفر الإرادة السياسية،

لها المنظمة في السنوات الأخيرة وعدم استطاعتها التوفيق بين دخلها ونفقاتها قد أثرا بشكل خطير على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بفعالية. إن هذا الوضع يتناقض مع الدور المتزايد للمنظمة والتوقعات التي يعلقها عليها الأعضاء عموما. إن التوصل الى طريقة للتغلب على الصعوبات المالية الحالية وتوفير أساس مالي سليم ومستقر هو من المسائل الهامة التي ظل يتبدى على مر السنين لدى الأعضاء عموما والأمانة العامة الالتزام بالعمل على حلها.

إن وفد الصين، إذ استمع باهتمام لبيان الأمين العام في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر حول الحالة المالية الراهنة للمنظمة، وبعد أن درس التقارير ذات الصلة، يود أن يدلي ببعض الملاحظات حول هذه المسألة.

في رأينا أن الصعوبات المالية الحالية التي تواجهها الأمم المتحدة هي مشكلة سيولة نقدية الى حد كبير. وكما أشار الأمين العام مرارا وتكرارا في تقريره عن أعمال المنظمة فإن التدفقات النقدية أقل بكثير من الاحتياجات النقدية للمنظمة من أجل الوفاء بالتزاماتها. والحقيقة هي أن جميع الميزانيات المعتمدة من قبل الجمعية العامة يمكن في جوهر الأمر أن تكفل التنفيذ السلس لكل نشاط يؤذن به، بل وأن تسمح أيضا بفائض لبعض البرامج في نهاية تنفيذها. ويتجلى بسهولة أن ما وراء الصعوبات المالية للمنظمة هو عجز نقدي حاد يولد مشكلة سيولة نقدية. ولذلك يصبح مما له أهمية قصوى تحسين التدفق النقدي بغية التغلب على الصعوبات المالية الحالية للمنظمة.

وقد تكون هناك عدة أسباب للصعوبات المالية. ولكن وفد الصين يرى أن السبب الأساسي سبب أشار إليه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الراهنة عندما قال إن:

"استمرار عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزامها القانوني بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها يبقى المنظمة في حالة مالية صعبة". (A/49/1، الفقرة ١٠١)

ووفقا للمعطيات التي ذكرها الأمين العام في بيانه، تجاوزت ديون المنظمة في نهاية شهر آب/أغسطس ١,٧ بليون دولار، في حين كانت الدول الأعضاء مدينة للمنظمة بمبلغ ٣,٢ بليون دولار أي حوالي الضعف. ومن الواضح أن تأخر بعض الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة

إن الأمم المتحدة تقوم اليوم بدور متزايد الأهمية في الشؤون العالمية، لا يمكن لمنظمة دولية أو مجموعة دولية أخرى أن تقوم به. ويرى الوفد الصيني أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضمن أساساً مالياً قوياً ومستقراً لتحسين الوفاء بوظائفها التي يفرضها عليها الميثاق وتطلعات الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أن هذا الأساس يمكن أن يوضع فعلاً ما دامت الدول الأعضاء تفي بشكل جيد بالتزاماتها المالية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

السيد هاكونسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن اتكلم نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: أيسلند والسويد وفنلندا والنرويج، وبلدي الدانمرك.

إن الوضع المالي غير المستقر الذي تمر به الأمم المتحدة الآن يعرض أداء المنظمة للخطر. ولذلك فإنه مشكلة سياسية رئيسية للدول الأعضاء.

ولهذا السبب، ترحب بلدان الشمال الأوروبي ببيان الأمين العام يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وبورقته غير الرسمية المعنونة "كفالة أساس مالي سليم للمنظمة". ونحن نتوقع أن الأعضاء - بمناقشة هذه الأمور بشكل شامل هنا في الجمعية العامة اليوم - لن يسعهم إلا الاعتراف بالإشارة السياسية القوية الواردة، وأن يعملوا وفقاً لذلك.

لقد رسم الأمين العام صورة مظلمة مألوفة تماماً: إنها تبين مشاكل التدفق النقدي الحادة والموارد المستنفدة - ويكشف، كما حدث في الماضي، أن عدداً صغيراً فقط من البلدان يفي بالتزاماته المالية تجاه الأمم المتحدة.

لقد أوفت بلدان الشمال الأوروبي دائماً بالتزاماتها بمقتضى الميثاق ودفعت حصصها بالكامل في الوقت المناسب ودون أية شروط. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تفعل نفس الشيء لأن هذا متطلب أساسي إذا ما كان للأمم المتحدة أن تستجيب لمطالب العمل الدولي. إن الدول الأعضاء تطلب دائماً من منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور متزايد دوماً في جميع مجالات التعاون الدولي. ومن الواضح أن هذه الطلبات يجب أن تمضي جنباً إلى جنب مع الالتزامات القانونية لدفع الأنصبة المقررة. ومع ذلك، أن الهوة المتسعة بين القرارات السياسية الطموحة والموارد المقدمة للمنظمة تقوض سلطة ومصداقية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

ينبغي حثها على الوفاء بإخلاص بالتزاماتها بمقتضى الميثاق بدفع أنصبتها بالكامل وفي الوقت المناسب.

ثانياً، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل في إطار وسائلها فيما يتصل بعملية حفظ السلام. وينبغي لمجلس الأمن، عند التصريح بكل عملية من عمليات حفظ السلام، أن ينظر بشكل متكرر وبحكمة في ضرورتها، وصحتها ونتيجتها العملية، لأن المنظمة لا يمكنها أن تتولى أي مهمة لحفظ السلام وكل عملية لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يراعي مراعاة تامة قدرة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على تحمل العبء، وينبغي أن يقاوم إغراء المساواة بين الأداء والحجم من حيث الأعداد أو نطاق العمليات.

ثالثاً، ينبغي للأمانة العامة أن تنشئ أو تحسن القواعد والنظم ذات الشأن، وتعزز الانضباط المالي، وتضع حداً للتبذير وتمارس اقتصاداً صارماً، حتى تستخدم بشكل فعال كل سنت تدفعه الدول الأعضاء. ويجب أن تحاسب الوحدات والأفراد عن أي فقد مالي ينجم عن عوامل يمكن تجنبها بمجهود بشري مثل التقصير في أداء الواجب، وينبغي متابعة تلك الحالات دون كلل إلى أن يتم التوصل إلى نتيجة محددة.

إننا نلاحظ أن بعض الناس ينسبون المصاعب المالية للمنظمة أساساً إلى جدول الأنصبة المقررة الراهن. ويود الوفد الصيني أن يشير بالتأكيد إلى أن جدول توزيع الأنصبة الراهن هو نتيجة اعتبارات متكررة خلال دورات الجمعية العامة المتتالية، ودراسة وحساب دقيقين تقوم بهما لجنة توزيع الأنصبة المقررة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد أظهرت الممارسة أن الجدول عادل ورشيد بشكل نسبي وأنه يعكس أساساً مبدأ القدرة على الدفع. ومما لا يمكن إنكاره أن هناك جوانب فنية معينة لا تزال بحاجة إلى التحسين والضبط، ولكن من غير المقبول تماماً التشكيك في عدالة الجدول أو حتى تجاوز ذلك بإنكاره تماماً.

نود أيضاً أن نشير بالتأكيد إلى أنه لا يزال من غير المقبول محاولة دولة عضو لها القدرة على السداد ممارسة ضغط - لاعتباراتهما السياسية الداخلية - على المنظمة لتخفيض التزاماتها المالية ليس إلا لتحويل العبء على آخرين، حتى على البلدان النامية التي ليست لديها قدرة - أو لها قدرة محدودة - على الدفع.

كما نود أن نرى تفسيراً صارماً للغاية للمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة والأحكام ذات الصلة التي تحكم تعريف كل من المتأخرات والاشتراكات غير المسددة.

ونأمل في أن تنظم الأمانة العامة حركة النقد على نحو أكثر فعالية من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من النقد المتاح. كما أنها تقابل بالترحاب والتشجيع الوعد بتحقيق مزيد من الفعالية من الممارسات الخاصة بالمطالبات بالدفع. أما عن الإسهامات بموارد غير مالية، فبإمكاننا تقبل الإسهام في تفضيل الفكرة، لكننا ننادي بالحد من التام في معالجة هذه المسألة. فمثل هذا النظام يجب أن يبنى على أساس معيار بسيط وشفاف وقابل للمقارنة، وأن يعتمد الأمر على طلب محدد من الأمين العام وذلك في إطار تحدده الجمعية العامة بوضوح.

وثمة مسألة رئيسية طال انتظارها هي مسألة إيجاد نظام لتمويل الشروع في عمليات حفظ السلام الجديدة أو الموسعة. وبلدان الشمال الأوروبي ملزمة بإيجاد سبل لتعزيز سلطة الأمين العام في عقد الالتزامات ولكفالة إمكانات التقييم قبل إقرار العملية. كما أن مقترح الأمين العام المقدم في ضوء عمليات حفظ السلام بإصدار شهادات حفظ سلام يمكن استرداد قيمتها اقتراح جدير بالمزيد من الدرس.

إن بلدان الشمال الأوروبي، ترى، مثل الأمين العام، ضرورة ضمان المرونة المالية للأمم المتحدة عن طريق احتياطات نقدية تتناسب مع مستوى إنفاق المنظمة. وكخطوة أولى لا بد من تجديد رؤوس أموال صناديق الاحتياطي الحالية وجعلها تعمل على النحو الذي كان متوخى لها عند إنشائها. وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تنبه إلى أن المشاكل المتصلة بتغذية الاحتياطات ما كانت لتوجد لو قام جميع الأعضاء بتسديد اشتراكاتهم المقررة.

إن الحالة المالية للمنظمة مستقبلاً تعتمد أيضاً على إجراء تغييرات في قسمة نفقات الأمم المتحدة لكي تعبر على نحو أدق عن قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

ونود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للمفاهيم الأساسية الثلاثة التي ذكرها الأمين العام في الورقة المقدمة منه وهي: القدرة على الدفع، والمسؤولية الخاصة لأعضاء مجلس الأمن الدائمين، والمعيار الموضوعي لإعادة تحديد قيم اشتراكات الدول الأعضاء. كما يجب أن يكون جدول

إن آثار عدم دفع الأنصبة المقررة والتأخر في دفعها تمثل أيضاً عبئاً كبيراً على البلدان المساهمة بقوات، حيث يتأخر دفع التعويضات. ويجب بذل كل جهد ممكن لعلاج هذه الحالة. إن الحالة غير المرضية تهدد بتآكل الأساس السياسي الواضح والحاسم الذي هو شرط مسبق لضمان توفير الأفراد بشكل مستمر يعتمد عليه وواسع النطاق لعمليات حفظ السلام مستقبلاً.

ومن أجل المواجهة الفعالة السريعة للحالات التي تتطلب عملاً دولياً، من المهم أن تواصل الأمم المتحدة إصلاح عملياتها الموازنة، ومتطلباتها الإجرائية وبنيتها الآلية. وهذا ينطبق على أنشطة حفظ السلام بشكل خاص. كما يجب على الأمانة العامة والدول الأعضاء أن تنظر أيضاً عن كثب في جميع البرامج السارية وأن تضع الأولويات.

إن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد تأييداً تاماً، كما تود أن تشجع مرة أخرى، جهود الأمانة العامة لتنفيذ إصلاحات إدارية، بما في ذلك الشفافية والمساءلة، بتحسين تخطيط البرامج والهيكل والدعم الإداريين. ولقد شهدنا أيضاً خطوات للوفاء بالحاجة الماسة إلى تعزيز الرقابة والتفتيش في إطار الأمم المتحدة، للتأكد من أن الدول الأعضاء تشعر بأنها تحصل على أفضل "قيمة للأموال التي تساهم بها".

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى بعض أوجه العلاج المقترحة التي طرحها الأمين العام لمشكلة التدفقات النقدية.

نشكر الأمين العام على مبادرته إلى تجميع عدد من الاقتراحات وتقديمها إلى الجمعية العامة، بما فيها الحوافز والجزاءات معاً. ونحن نرحب بالنظر في هذه المقترحات بالإضافة إلى غيرها من الأفكار المبتكرة الجديدة لتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة.

تؤيد دول الشمال الأوروبي بقوة توصية الأمين العام بمنح الأمم المتحدة سلطة تحصيل فوائد على ما يستجد من متأخرات. وفي رأي وفدنا أن تبكير بعض الدول الأعضاء في دفع أنصبتها يجب ألا يعود بفائدة مالية على الدول الأعضاء التي لا تدفع أنصبتها في حينها. ونحن نرى حاجة لاستصدار تقرير من الأمين العام عن تنفيذ هذه الفكرة.

وكثيرا ما قدمت اقتراحات شتى وترتيبات مبتكرة، لكنها أخفقت في معالجة الأسباب الجذرية لمشاكل التدفق النقدي التي تواجهها المنظمة. وفي الآونة الأخيرة، شكلت أفرقة محدودة العضوية لبحث بدائل للحالة المالية الراهنة. ومع أن هذه الأفرقة قد بذلت جهودا صادقة، فإن نتائجها نتائج لا يعتد بها لأن الطريقة الصحيحة لتناول الحالة المالية للمنظمة هي إجراء حوار صريح وديمقراطي فيما بين جميع الدول الأعضاء. فني أمر حيوي كهذا، الأرجح أن يؤدي السعي إلى حلول لا تكون قادرة على كسب تأييد جميع ذوي المصالح المختلفة بين عامة الأعضاء إلى نتيجة عكسية في هذا الوقت الذي تتأهب فيه المنظمة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

وكما أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، فإن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما عن طريق عمليات حفظ السلام، قد شهدت طفرة مثيرة في السنوات القليلة الماضية. وقد زادت تكاليفها إلى أكثر من أربعة أمثال ما كانت عليه، بينما لم تشهد الأنشطة الأخرى التي يفوض بها الميثاق، والتي تتحملها الميزانية العادية سوى زيادات طفيفة. بل أن أنشطة التعاون التقني قد تعرضت لتخفيض طفيف نظرا لتضاؤل حجم الإسهامات الطوعية.

إن عمليات حفظ السلام قد تكون أقيم أداة في حوزة المنظمة للتصدي للحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. أنها تمثل ترتيبات خاصة - لم يتنبأ بها واضعوا الميثاق - ترتيبات يوجد لها مجلس الأمن ويضعها تحت السلطة الإدارية للأمين العام. ونظرا لأن هذه العمليات الفريدة في نوعها النابعة مما يسمى "الفصل السادس والنصف"، تتنامى حجما وتعقيدا، فإن هياكل المقر المكرسة لإدارتها تتخلف عن مواكبتها. لذا، لا عزو في أن يتكرر توجيه النقد إلى الجوانب الإدارية لعمليات حفظ السلام. على سبيل المثال، يذكر تقرير حديث لمجلس مراقبي الحسابات فيما يتعلق بمجال المشتريات أن المنظمة ليست لديها ثقافة إدارية تستهدف ضمان الحياد والشفافية والانفتاح بغية التشديد على المنافسة فيما بين الموردين. ونتيجة لذلك، خلص المجلس إلى أن المنظمة لا تحصل على أفضل قيمة مقابل ما تدفعه من أموال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

أنصبة الأمم المتحدة بسيطا وشفافا ومستقرا ويمكن التحويل عليه.

وتسلم بلدان الشمال الأوروبي بأن الأنصبة المقررة على بعض الدول الأعضاء تعتبر أعلى من اللازم، خاصة بالنسبة للبلدان التي شهدت تغيرات جذرية في اقتصاداتها على مر السنوات الأخيرة. إن التقاسم الأكثر عدلا للأعباء من شأنه أن يؤدي إلى الاستجابة لهذه الشواغل، كما أنه قد يغير من الطريقة التي ينظر بها إلى الأمم المتحدة، ويزيل عوائق سياسية في طرق السداد. ويجب أن تحظى المنهجية بثقة جميع الدول الأعضاء، أو على الأقل، بقبولها. ومن ثم فإن الوقت قد حان للنظر في جدولي الأنصبة المقررة في سياق سياسي، ويحدونا الأمل في أن نشهد قريبا استعراضا، يستند إلى قاعدة عريضة، لكل من جدولي الأنصبة المقررة على نحو يغطي جميع المسائل التي أثّرت في ورقة الأمين العام.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بهذه الفرصة الهامة جدا لتناول الحالة المالية للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تكون مناقشة اليوم مجرد مقدمة للعمل الموضوعي الجاد المطلوب بإلحاح والذي نأمل أن يضطلع به فريق عامل مفتوح العضوية على مستوى سياسي رفيع بقيادةكم يا سيدي الرئيس.

علينا أن نغتنم هذه الفرصة لنمهد الطريق للأمم المتحدة تكون جميع دولها الأعضاء حريصة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. وبلدان الشمال الأوروبي ستواصل، من جانبها، الإسهام بنشاط في السعي إلى بلوغ هذا الهدف.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ نتناول هذه المسألة الهامة وهي: الحالة المالية للأمم المتحدة. ويود وفد البرازيل بادئ ذي بدء، أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

خلال العقود الخمسة لوجودها، واجهت الأمم المتحدة المرة تلو الأخرى مواقف مالية صعبة، على الرغم من تعهدات دولها الأعضاء بدعم أهدافها وأنشطتها، ونظرا لأن الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء هي المصدر الرئيسي لتمويل المنظمة، فإن إخفاق الدول الأعضاء في احترام التزاماتها بالكامل وفي حينها وبلا قيد أو شرط، بموجب المادة ١٧، يقود الأمم المتحدة إلى حالات عجز في التدفق النقدي يترتب عليها نزوب احتياطياتها.

إن جدول الاشتراكات للميزانية العادية والجدول الخاص بتمويل نفقات حفظ السلم قد نجما كليهما عن عملية طويلة من التحسين المؤسسي. ومما يذكر على الأخص أن الجدول الخاص، الذي أنشئ بموجب القرار ٣١٠١ (د - ٢٨)، يجسد عددا من الاعتبارات السياسية والاقتصادية الأساسية. والالتزام المستمر بهذا الجدول لأكثر من ٣٠ سنة قد وفر استقرارا للأسس المالية التي تقوم عليها المنظمة.

فأولا وقبل أي شيء آخر، فإن مبدأ المسؤولية الخاصة للدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن الذي يعترف به القرار ١٨٧٤ (د - ٤)، يقر بأن تكاليف حفظ السلم، التي تشكل الآن القسم الأكبر من التكاليف التي تتحملها المنظمة، هي مسؤولية جماعية تتقاسمها الدول الأعضاء وإن يكن بدرجات متفاوتة. والجدول الخاص فيه تذكرة لنا بأنه عندما يمارس مجلس الأمن السلطات الاستثنائية التي يخولها له الميثاق، يتعين عليه أن يتصرف بطريقة مسؤولة من الناحية المالية.

وثمة حجج تُساق بأنه ينبغي لنا أن نسعى لإيجاد ما يطلق عليه طريقة أكثر إنصافا لتوزيع مصروفات عمليات حفظ السلم. ولو قبلنا هذا المنطق، للازمته بالتبعية ضرورة تحويل عملية صنع القرار في المجلس بصدد إنشاء عمليات حفظ السلم إلى عملية أكثر إنصافا. فالعلاقة المتبادلة الجوهرية بين فرض الضرائب والتمثيل العادل هي مفتاح أي مناقشة تتعلق بجدول حفظ السلم.

والمبادئ الأخرى المتعلقة بالجدول الخاص قد لقيت على الدوام تأييدا من الدول الأعضاء في جميع قرارات الجمعية العامة المكرسة لتمويل عمليات حفظ السلم. فالبلدان المتقدمة هي في وضع يمكنها من تقديم إسهامات أكبر من البلدان النامية لتمويل المصروفات. وصون السلم والأمن الدوليين مهمة قائمة على التضامن ينبغي الاضطلاع بها بتجميع الموارد من الدول وفقا لمقدرتها على الأداء، وتوفير الأموال وفقا لمقتضيات صون السلم والأمن الدوليين.

وهذه المنظمة التي أنشئت منذ قرابة ٥٠ عاما، قد نذرت نفسها لتحقيق التطلعات النبيلة للمجتمع الدولي، وهي ملتزمة بصون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بحقوق الإنسان، ولكنها تلتزم أيضا بإقامة الديمقراطية في مجال العلاقات الدولية. ومما له أهمية أساسية أن تتمكن الأمم المتحدة من

وفي هذا الصدد، فإننا ننتظر القرارات التي ستتخذها اللجنة الخامسة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم". وعلى الأرجح سيتم الاتفاق على عدد من الإصلاحات الهامة للإجراءات الإدارية لهذه العمليات.

ويقوم تنظيم أعمال الجمعية العامة على توزيع البنود بين اللجان الموضوعية حسب مضمون هذه البنود. وفي بداية الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، قرر المكتب بتوافق الآراء، واستنادا إلى التوجيهات التي أرسيت في القرار ٤٥/٤٥، أن يحال البند الذي يتناول الحالة المالية للمنظمة إلى اللجنة الخامسة، للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من خبرة ودراية هذه اللجنة. ولهذا، نعتبر أنه كان من الأنسب إجراء المناقشة الحالية في تلك اللجنة.

وبالرغم من ذلك، يرحب وفد بلادي بحقيقة أن الفريق العامل المفتوح العضوية سيُنشأ في إطار اللجنة الخامسة، وأنه سيسترشد بأسلوب عمل اللجنة الذي أثبتت الأيام صحته. وفي الواقع، فإن وفد بلادي كان تقليديا مؤيدا قويا لعملية التوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة الخامسة. وأي إضعاف لهذا المبدأ، ولهذا الإجراء سيُعرض للخطر، على الأرجح، التقدم المحرز منذ اعتماد القرار ٢١٣/٤١ المتعلق بالموافقة على الميزانية البرنامجية للمنظمة والمسائل الأخرى المعروضة على اللجنة الخامسة.

أما بالنسبة للمسائل التي سيناقشها الفريق العامل المفتوح العضوية، فإن وفد بلادي يعتقد أنه ينبغي إيلاء الأولوية لمسألة تسديد المتأخرات. وفي رأينا إن ما تواجهه المنظمة هو مشكلة اختلال في السيولة النقدية، وليس أزمة مالية هيكلية. وينبغي معالجة هذا الاختلال قبل معالجة أي مسألة أخرى.

لقد اقترحت موضوعات مختلفة لإدراجها في ولاية الفريق العامل. وبالنسبة لدورة ميزانية عمليات حفظ السلم، مثلا، يشير وفد بلادي إلى أن هذا الموضوع تجري مناقشته فعلا من جانب اللجنة الخامسة، وبالتالي ليست هناك حاجة لازدواجية العمل. كما أن القول بوجود صلة ما بين جدولي الأنصبة المقررة والحالة المالية للمنظمة هو قول لا يقبل إلا بجهد جهيد.

أولاً، هناك المشكلة المزمنة المتمثلة بعدم تسديد دول أعضاء لاشتراكاتها، وتأخر دول أعضاء أخرى في دفع اشتراكاتها. وهي مشكلة تزداد سوءاً. ففي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، كان عدد الدول الأعضاء التي لم تدفع أي مبلغ في ١٩٩٤ لتسديد حصتها المقررة في الميزانية العادية ٥٢ دولة. وبالمقارنة، في نفس الموعد من عام ١٩٩٢ كان عدد الدول التي لم تدفع أي مبلغ للميزانية العادية ١٧ دولة فقط.

ثانياً، هناك المشكلات المتعلقة بإجراءات الميزنة، والتي يمكن ترشيدها وتبسيطها دون أي فقدان للسيطرة الأساسية التي للدول الأعضاء عليها.

إن هذين العاملين مجتمعين، بما ينتج عنهما من مشكلات في السيولة النقدية للمنظمة، قد أديا إلى بروز ظاهرتين غير صحيحتين، الأولى، الإفراط في اللجوء إلى "الاقتراض الداخلي" - أي نقل فائض نقدي مؤقت من عملية بعينها لتمويل عملية أخرى، دون أية ضمانات لاستردادها في مرحلة لاحقة. والثانية، عدم تسديد الأمم المتحدة للمبالغ المستحقة لدائنيها - وخصوصاً، المساهمين في حفظ السلم، وحتى الآن فإن الحساب المتبقي لهم يصل لأكثر من ٢٠٠ مليون دولار، وهو يرتفع بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار كل شهر. والأدهى من ذلك هو أننا نواجه باحتمال تعذر تطبيق الإجراءات المطلوبة من الأمم المتحدة أن تتخذها لأن الأموال المفترض وجودها من الناحية النظرية ليس لها وجود من الناحية العملية.

إن هذه المشاكل لا تتعارض فحسب مع دواعي الحيلة المالية بل هي تنتقص أيضاً بصورة جديّة من استعداد الدول الأعضاء للإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. إنني لا أكلم فقط عن بلدان مثل بلدي الذي تلقى مؤخراً فحسب الدفعة الأخيرة من دفعات سداد التكاليف التي تحملها بمشاركته في العملية الناميبيّة التي توقفت قبل أكثر من أربع سنوات، بل أيضاً عن بلدان أشد فقراً، مثل العديد من البلدان التي أسهمت بقوات في الصومال، ملبية النداء عندما حثتها بلدان أخرى على القيام بذلك. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أنه إذا لم توجد بلدان مستعدة للمساهمة بالقوات لن تستطيع الأمم المتحدة أن تمارس مسؤولياتها في ميدان السلم والأمن.

والعنصر الثالث في المشكلة التي ننظر فيها هو جدول الأنصبة نفسه الذي يحتاج، على الرغم من العمل المفيد الذي قامت به لجنة الاشتراكات، إلى جهد جديد

التعويل على حصولها على الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً من أجل تحقيق هذه الأهداف بطريقة منصفة وديمقراطية بهدف تحقيق حلول فعالة ودائمة.

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة على مبادراته بعقد مناقشة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمنظمة. ويحدونا الأمل في أن تواصل الجمعية العامة الاستفادة من طاقته وحكمته في الاضطلاع بهذه المناقشة حتى تصل خلال الدورة الحالية إلى استنتاجات مؤثرة على العمل.

وبطبيعة الحال يؤيد وفد بلادي تماماً البيان الذي أدلى به في وقت مبكر ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإنني أتكلم في هذه المناقشة اليوم، لأن المملكة المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن تضطلع بدور هام بشكل خاص في تمويل أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولأننا نخشى أن الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة قد أصبحت تهدد الآن مقدرتها على الاضطلاع بوظائفها الأساسية. وتتضمن هذه عمليات حفظ السلم وغيرها من الأنشطة والبرامج التي تمول من الميزانية العادية، والتي تتوقف عليها آمال الشعوب في شتى أنحاء العالم.

ولذلك فإننا نتفق تمام الاتفاق مع الأمين العام، الذي وصف في بيانه أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر هذه الأزمة بأنها أزمة ذات أبعاد سياسية. ويجب ألا تبدأ الأمم المتحدة نصف القرن الثاني من عمرها مستندة إلى أساس مالي مزعزع، أو إلى مجرد التزام فاتر من الدول الأعضاء بتمويل الأنشطة التي رخصت بها هي نفسها.

وليست هناك حاجة للدخول في تفاصيل طبيعة الأزمة، لأن هذه قد وصفت وأُحسن وصفها في تقرير الأمين العام. فالضغوط التي ظهرت خلال السنوات القليلة المنصرمة قد وصلت الآن إلى مستوى حرج فعلاً. وتراكم ديون المنظمة يوشك أن يكتسح كل قدرة لدى المدراء الماليين على المحافظة على سلامة العمليات.

وتتكون المشكلة، إجمالاً، من عناصر رئيسية ثلاثة، كل عنصر منها يرتبط بالعنصرين الآخرين.

وعلى الرغم من قيام لجنة الاشتراكات بعمل قيمّ بتحديثها جدول أنصبة حفظ السلم، فإن من المسلّم به على نطاق واسع، في حقيقة الأمر، أنه لا تزال توجد بعض الفئات التي تدفع مبالغ قليلة جدا وفئات أخرى تدفع مبالغ كبيرة جدا نسبيا. وتشمل الفئة الأخيرة قطعاً بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الشرقية، وهي بلدان لم يتم بعد تكييف أنصبتها مع التغيرات الهائلة التي مرت بها اقتصاداتها في السنوات القليلة الماضية. وفي تلك الفئة أيضاً عدد كبير من الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك بصورة رئيسية الدول الأعضاء التي انضمت إلى الأمم المتحدة بعد الاستعراض الرئيسي الأخير الذي حدث للنظام في عام ١٩٧٣، والعديد منها لديه اقتصادات صغيرة جداً. وفي الفئة الأولى، أي فئة الدول الأعضاء التي لا تدفع بما فيه الكفاية، عدد من البلدان المتقدمة النمو الجديدة التي تعززت اقتصاداتها كثيراً في العقد الأخير أو حوالي ذلك.

ولعلّه يمكن توضيح مدى شذوذ الوضع بالاشارة إلى أن المتوسط الفردي للدخل في مجموعة البلدان المدرجة في الفئة (ج) في جدول أنصبة حفظ السلم الحالي يتراوح بين ١٧,٤٩٥ دولاراً في حده الأعلى و ٨٠ دولاراً في حده الأدنى. وبالنظر إلى أن متوسط الدخل الفردي على نطاق عالمي يبلغ ٢,٥٥٥ دولاراً، فليس من الإنصاف أن تطبق نفس نسبة الخصم البالغة ٨٠ في المائة فيما يخص حفظ السلم على جميع هذه البلدان. وثمة حساب آخر يبين أن هناك ١٠ بلدان تدفع، من زاوية حصتها في الاقتصاد العالمي، أقل من ربع مما كان يلزم موضوعياً أن تدفعه، بينما تدفع ١٠ بلدان أخرى أكثر من ١٠ أمثال حصتها.

إنني أذكر هذه الحقائق لا كإتهام للنظام عموماً، وهو نظام له بعض مواطن القوة ويستند على مبادئ معينة ينبغي في الواقع الحفاظ عليها، بل لأبين حقيقة أن الجهود التي بذلت من أجل التصدي لأوجه الشذوذ التي ظهرت على مدى السنين عن طريق نداءات منعزلة لدول أعضاء فرادى لم يتبين ولن يتبين أنها السبيل الصحيح للتقدم. ونعتقد أن السبيل الوحيد المحتمل نجاحه في إزالة المشاكل هو مراجعة المنهجية ثم تطبيقها من جديد على جميع الدول على أساس يكون موضوعياً وعادلاً بجلاء.

إننا نعتقد أنه يمكن ببساطة تامة استخلاص منهجية ناجعة بتطبيق ثلاثة مبادئ كانت مفيدة لنظام

لكي يصبح مرة أخرى أساساً عادلاً لقسمة التكاليف فيما بين الدول الأعضاء. ولاسراعها بدفع أنصبتها، إن التزام الدول الأعضاء بتمويل المنظمة يرتبط حتماً بهذه القضية، قضية القسمة العادلة.

لقد أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن المشكلة يمكن حلها ببساطة بقيام المساهمين الرئيسيين الذين عليهم متأخرات بسداد المبالغ المستحقة عليهم. وترى الحكومة البريطانية أن التعهد الملزم بسداد جميع المدفوعات المستحقة في المستقبل هو في الواقع جزء ضروري من أي حل، ولكنه ليس حلاً كافياً بحد ذاته. ونحن، شأننا شأن الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، نعتبر التزاماتنا المالية للأمم المتحدة واجبا دولياً. ولا نقبل الرأي القائل بأن الاشتراكات المتفق عليها دولياً والتي قبلتها الحكومات ينبغي أن تعتبر بنود الإنفاق المتروكة لحسن التقدير من جانب أي حكومة أو هيئة تشريعية. إن السداد العاجل وبالكامل شرط لا غناء عنه للتمويل الكافي للأمم المتحدة. ونحن نفهم أن الدوائر التشريعية قد تفرض قيوداً معينة على مواقيت مدفوعات بعض البلدان، ولكن يجب أن تكون الأمم المتحدة، قادرة على الأقل، على الاعتماد على تلقي هذه المدفوعات في وقت يمكن التنبؤ به. وسيسرنا أن ننظر في هذا المحفل في أية أفكار جديدة من أجل وضع حوافز للسداد المبكر أو عقوبات للتأخيرات المزمدة.

إن الأزمة الراهنة، مع ذلك، لا تعزى لمجرد المتأخرات المستحقة على دولة واحدة أو بضع دول من الدول الأعضاء. وصحيح أن نصيب حفظ السلم لأكبر دولة عضو قد ارتفع من ٢٨,٨٩ في المائة عام ١٩٧٣ إلى ٣١,٧٣٥ في المائة في عام ١٩٩٤، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى آلية تقرر في عام ١٩٧٣ تلقي بموجبها على الأعضاء الدائمين تكلفة التخفيضات المقدمة للأعضاء الجدد في الأمم المتحدة، وهؤلاء لم يكن من المستطاع التنبؤ بعددهم في ذلك الحين. وبسبب الزيادة الهائلة في نطاق وتكلفة حفظ السلم، فإن أرقام المبالغ التي تقابل هذه النسب ارتفعت من ٥٥ مليون دولار في عام ١٩٨٨ إلى بليون دولار في عام ١٩٩٤. وهذه الزيادة هي التي تسبب الشكاوى. ونلاحظ مع ذلك بالمناسبة أن مجموع اشتراك الأعضاء الـ ١٢ الحاليين في الاتحاد الأوروبي في عمليات حفظ السلم يبلغ ٣٢,٨٤ في المائة، وسيرتفع بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بانضمام ثلاثة أعضاء جدد إلى ٣٦,٨٩ في المائة، فيما إذا اعتمد جدول الميزانية العادية الجديد، كما أوصت به لجنة الاشتراكات.

إن المطلوب الآن بدء العمل من أجل معالجة هذه المسائل. ومن الضروري أن تسنح فرصة الاشتراك أمام جميع الدول الأعضاء. لذلك نحن نؤيد الاقتراح القاضي بإنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية برئاسة رئيس الجمعية العامة، وبمشاركة السفراء والخبراء في اللجنة الخامسة على السواء. إننا نسلّم باختصاص هذه اللجنة، وإلى الحاجة إلى ما تتمتع به من خبرة، لا سيما في المسائل التقنية. من جهة أخرى، فإن العديد من القرارات التي سيتعين اتخاذها ستكون بالضرورة قرارات سياسية وهذه العملية ينبغي أن تتواصل أيضاً على نحو مستقل عن المداولات العادية للجنة الخامسة بغية التوصل إلى نتائج يمكن تقديمها من خلال اللجنة الخامسة قبل انتهاء هذه الدورة للجمعية العامة. وريثما يتم ذلك، نحن لا نشكك في صلاحية قرارات لجنة الاشتراكات واللجنة الخامسة فيما يتعلق بالجدول للسنوات الثلاث المقبلة.

وما من شيء يمكن بناؤه على أساس مالي غير سليم سواء كنا نتكلم على "خطة للتنمية" أو عن حفظ السلم، أو أي مبادرة رئيسية أخرى للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تتوفر، في ظل التوجيه الحكيم لرئيس الجمعية العامة، الإرادة السياسية اللازمة لحل هذه الأزمة على أساس طويل الأمد، مما يعود بالفائدة على كل دولة عضو وعلى العالم بصفة عامة.

السيد مومبنجيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس خالص الشكر على دعوته الجمعية العامة إلى التصدي للمسألة الحرجة المتمثلة في الحالة المالية للمنظمة. ولقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم عدة تقارير مستفيضة بما في ذلك تقريره (A/49/1) عن أعمال المنظمة، الذي ضمنه مختلف جوانب الأزمة المالية المتواصلة.

إن وفد بلدي يوافق تماماً على البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومما يشير أسف وفد بلدي أنه تعين على المنظمة أن تمر في تاريخها بسلسلة من الأزمات المالية التي تتفاوت شدة. وتقرير الأمين العام يجسد بوضوح حقيقة أن المنظمة تواجه حالياً أزمة التدفقات النقدية التي تأتي نتيجة عدم سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها. وبذلك فإن وفد بلدي لا يشاطر الرأي القائل أنه توجد على نحو ما صلة بين مشكلة التدفقات المالية وجداول الأنصبة المقررة الحالية. فما لم يتم إيجاد طريقة لكفالة أن تقوم الدول الأعضاء بدفع ما يترتب عليها إلى

الاشتراكات القائم وهي: أولاً، ينبغي للاشتراكات أن تركز على القدرة النسبية للدولة العضو على الدفع، محسوبة بأقصى قدر ممكن من الموضوعية. ونحن نرحب بإنشاء فريق خبراء ليقوم بدراسة مسألة القدرة على الدفع. وفي حين أنه من المحتمل أننا سنبقى معتمدين بالضرورة، في الأجل القصير، على بيانات الدخل الوطنية التي توفرها الدول الأعضاء، وعلى أسعار الصرف التي يوفرها السوق وصندوق النقد الدولي، ينبغي أن نكون متفتحين لما قد يرد من الاقتراحات البديلة في المستقبل. وثانياً، لدينا مبدأ إتاحة بعض التيسير للبلدان ذات الدخل الوطنية المنخفضة؛ وثالثاً، إن اشتراكات حفظ السلم للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يجب أن تكون متضمنة لزيادة فوق العادة.

وفيما يخص أي بلد واحد نحن نؤيد أيضاً الاحتفاظ بالحد الأقصى لأي دولة عضو على المستوى الراهن البالغ ٢٥ في المائة بالنسبة للميزانية العادية. ونحن نعتقد أن مسألة الحد الأدنى للمساهمين الصغار جداً، تتطلب النظر فيها من جديد. وسيقوم وفد بلدي بتزويد الفريق العامل التابع للجمعية العامة، الذي نأمل في أن يَنشأ لدراسة هذه المسائل بتعمق، ببعض الأفكار والتصورات الإضافية المفصلة للمنهجية الممكن اتباعها.

إن ما نقترحه لا ينحو إلى الابتعاد جذرياً عن المبادئ المقبولة بل بالأحرى إلى الحصول على نتيجة أكثر إنصافاً بتطبيق تلك المبادئ على نحو أكثر اتساقاً. ويمكننا أيضاً، بإزالة بعض الجوانب الجامدة في النظام القائم، أن نتوصل إلى آلية مرنة وذاتية التكيف بحيث تنتفي الحرارة السياسية من التغيرات التي تطرأ على الجدول، لأنها ستحدث عندئذ بصورة طبيعية وعلى خطوات صغيرة مع التزايد أو التراجع النسبي في ثراء الدول.

والجدول ليس بتاتا المسألة الوحيدة التي صرح أن ينظر فيها هذا الفريق، ولكننا نعتقد أنها ومقابلها - أي تعهد جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالالتزامات التي تقوم على أي ترتيبات جديدة - هدفان حيويان لجهودنا في هذه الدورة للجمعية العامة.

إننا نعتقد، بالمثل، أن تقرير الأمين العام والورقة التي قدمها إلى الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر والتي تتضمن بعض الأفكار الممتازة ينبغي أن يكونا نقطة انطلاق لمناقشتنا، ولكن دون استبعاد أي اقتراحات أخرى ذات صلة قد ترغب الوفود في تقديمها.

الذي لا نستطيع أن نتجنبه بل يجب علينا مواجهته ومجابهته، على الصعيدين الفردي والجماعي معا.

السيد فلوريس أوليا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن الأمم المتحدة ما فتئت تواجه حالات مالية صعبة منذ وجودها. ومع ذلك، فإن توسع أنشطة الأمم المتحدة في السنوات الماضية، خاصة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، زاد من حدة المشاكل المالية للمنظمة.

ولقد أكدت الدول الأعضاء، في ميثاق الأمم المتحدة، على أنها ستتحمل نفقات المنظمة على النحو الذي تقسمها به الجمعية العامة. وبناء عليه، اعتمدت الجمعية العامة مبادئ عامة لكفالة تمويل المنظمة استنادا إلى التجربة وعوامل سياسية واقتصادية تكفل تحديد أنصبة جميع الأعضاء على نحو عادل ومنصف.

ولابد أن تمكن الدول الأعضاء الأمانة العامة من بلوغ المقاصد الواردة في الميثاق. فهذه مسؤولية تحملتها الأمم المتحدة عن المجتمع الدولي قبل ٥٠ عاما. ولهذا الغرض يجب على أعضاء المنظمة أن يقدموا لها الموارد التي تحتاجها لتحقيق مقاصدها ولتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المالية المتصلة بالمهام الموكولة اليها.

ولقد لاحظ الأمين العام في بيانه إلى الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أن الحالة المالية للمنظمة كانت محفوفة بالمخاطر لأن جزءا كبيرا من الأنصبة المالية للعديد من الدول الأعضاء لم يتم سداها، وخلص إلى أن عدم سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها هو السبب الرئيسي لهذه الحالة.

وحسبما ذكره الأمين العام، فإن الحالة المالية الحرجة التي تواجهها المنظمة تُنسب إلى عمليات حفظ السلم، ولو أنه توجد أيضا صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالميزانية العادية. وهذه الصورة المحبطة لا مفر من توقعها إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن الميزانية غير المتوقعة لعمليات حفظ السلم تبلغ الآن ثلاثة أمثال الميزانية العادية.

ويرى وفدي أن تأخر الدول الأعضاء في سداد التزاماتها يرجع إلى أسباب مختلفة. فبعض الحكومات يتعين عليها أن تمر بإجراءات إدارية محلية معقدة قبل صرف الأموال للأمم المتحدة. وفي حالات أخرى، وبغض النظر عن إرادة الحكومات وبالذات في البلدان النامية، توجد مشاكل مالية تمنعها من تسديد اشتراكاتها في

المنظمة بالكامل، فإن الأزمة المالية ستتواصل على الرغم من أية تغييرات قد تطرأ على جداول الأنصبة. ولن تجدي أية جهود تبذل من أجل استعراض الآليات الإدارية وآليات الميزانية ما لم تتم المعالجة الفعالة للمسألة بكاملها، أي مسألة الإرادة السياسية وتعهد الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية وفقا للميثاق.

إن هناك دائما متسعا - وفي الواقع حاجة - لأن نواصل التطلع إلى تحسين الممارسات القائمة بصدد الميزانية وجداول الأنصبة. وقد أحالت الجمعية العامة في دورتها الحالية البنود المتعلقة بذلك من جدول الأعمال إلى اللجنة الرئيسية وهي اللجنة الخامسة. ويسر وفد بلدي أن للجنة الخامسة تقوم حاليا بدراسة مقترحات تقدم بها الأمين العام بشأن التخطيط لعمليات حفظ السلم ووضع الميزانية لها وإدارتها على نحو فعال. والملاحظات والتوصيات التي تصدر عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أثر دراستها المفصلة لتلك المقترحات ستكون ذات فائدة بالغة للجنة الخامسة.

بالإضافة إلى ذلك، ينتظر وفد بلدي أيضا انتهاء الدراسة الهامة التي يتعين إجراؤها قريبا من جانب فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص الذي قررت الجمعية العامة إنشاؤه يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ونعتقد أن الفريق المخصص، نظرا لولايته العريضة المتمثلة في دراسة مدى تطبيق مبدأ القدرة على الدفع في تقرير جدول قسمة نفقات المنظمة بين الدول الأعضاء، سيكون قادرا على الخروج بنتائج مفيدة، يرجى أن تمهد، عقب دراستها من قبل لجنة الاشتراكات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، السبيل أمام الجمعية العامة لاتخاذ قرار حسيص ورشيد بشأن المنهجية التي تتبع في تقرير جدول قسمة النفقات.

ويجمل الجمعية العامة أن تحرص في تلك العملية على تحقيق أوسع نطاق ممكن من توافق الآراء بدلا من الاندفاع نحو التوصل إلى قرار متسرع. فينبغي ألا تغرب عن بالنا حقيقة أن الأزمة المالية الراهنة ليست نتيجة المنهجية الحالية لتقرير جدول الميزانية العادية وميزانية حفظ السلم اللذين يركزان على أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة التي خدمت المنظمة جيدا على مر السنين. فمحور الأزمة المالية هو أن دولاً أعضاء في الأمم المتحدة تفتقر إلى الإرادة والالتزام السياسيين لسداد المستحقات عليها إلى المنظمة بالكامل وفي حينها. هذا هو التحدي

من أهمية هذه الجوانب، نرى أن الأزمة المالية في المنظمة لها طبيعة هيكلية تنم عن خلل قائم بين توفر الموارد وموازنة النفقات. ونعتقد أن من الضروري معالجة هذه الأزمة على مستويات ثلاثة.

أولاً، يلاحظ أن قاعدة رأس المال في المنظمة مازالت محدودة منذ فترة طويلة بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء في دفع أنصبتها. وإذا كان صحيحاً أن تلقي المنظمة جميع الاشتراكات المتأخرة لا يشكل حلاً دائماً أو نهائياً للأزمة المالية، فما من شك في أنه سيقتضي على التردد الراهن في الارتباط بتعهدات على أساس موارد لم تتوفر بعد.

والخطوة الأولى نحو قيام أساس مالي سليم هو تسديد جميع الأنصبة المتأخرة. فهذا سيتيح للمنظمة فسحة للتنفس، ويسمح لها بالوفاء بجميع التزاماتها المالية في الوقت المحدد، وبخاصة التزاماتها المالية تجاه البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلم. كما أنه سيزيد إلى حد بعيد من أرصدها المالية. وفي الوقت ذاته ينبغي التشديد على الالتزام الواقع على عاتق جميع الدول الأعضاء بتحمل نفقات المنظمة على أساس الأنصبة التي قررت الجمعية العامة وفقاً للمادة ١٧ من الميثاق. ومن ثم، نرحب بتصريح دولة عضو عليها متأخرات كبيرة وطويلة الأمد بأنها ستدفع ما مجموعه ١,٢ بليون دولار قبل نهاية العام.

ثانياً، من الأساسي تعديل مستوى النفقات لكي يتناسب مع مستوى الدخل الحقيقي. وعلى الأمانة العامة أن تعمل على إعداد ميزانية على أساس الفرص الحقيقية لتحصيل الموارد. هذا فضلاً عن أنه بمجرد اعتماد الميزانية - سواء كانت الميزانية العادية أو ميزانية أي عملية من عمليات حفظ السلم - يتعين على الأمم المتحدة أن تتقيد على نحو صارم، في إجراءاتها، بالمبلغ المحدد في الميزانية. وبعبارة أخرى لا بد من تحقيق وفورات لضمان الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

وفي عملية التقشف هذه لا بد، بالطبع، من مقاومة إغراء الإثقال على ميزانية حفظ السلم على حساب الأنشطة الأخرى للأمم المتحدة، وهو ما أشارت إليه الجمعية العامة في قرارها ٤٨/٤٢ المعنون "دراسة شاملة لكامل مسألة عمليات حفظ السلم من جميع نواحي هذه العمليات"، والذي ينص على أن تخصيص موارد جديدة لهذه العمليات يجب ألا يتم على حساب الأنشطة المتصلة بالتعاون لأغراض التنمية.

حينها. علاوة على ذلك يجب ألا ننسى أن السبب في بعض الحالات قد يكون مجرد عدم توفر الإرادة على الوفاء بهذه الالتزامات في حينها وبالكامل.

هذا بالإضافة إلى أن إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلم وتجديد أو توسيع ولايات العمليات القائمة مسألة لا يمكن التنبؤ بها، ومن ثم فإنها تفرض أعباء إضافية على الدول الأعضاء لأن معظم الحكومات تعد ميزانياتها السنوية في غضون العام السابق على بدئها، ومن ثم يكون من الصعب على أي دولة أن تدفع أنصبتها، وبخاصة لعمليات حفظ السلم الجديدة، في غضون ٣٠ يوماً من إبلاغ الأمانة العامة لها بحصتها من الاشتراكات.

وبغض النظر عن كل هذا، أود أن أؤكد أن معظم الدول الأعضاء تحاول جاهدة أن تنفي بالتزاماتها. فاعتباراً من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ كانت الدول الأعضاء مدينة للميزانية العادية بمبلغ ٢١٢ ١٩٠ ٧٧٠ دولاراً. وفي هذا الصدد، ألاحظ من واقع الأرقام الخاصة بدفع الالتزامات المالية للمنظمة، أن ٦٧ في المائة من الدول الأعضاء قد دفعت أنصبتها بالكامل. وبعبارة أخرى أن حصة البلدان الأقل نمواً في الدين لا تتجاوز ١,٧١ في المائة، بينما تبلغ حصة البلدان النامية ١١,١٤ في المائة.

وعلى الرغم من أن وفد بلادي يؤمن بأن سبب الأزمة المالية الراهنة للمنظمة هو عدم التزام الدول الأعضاء بتسديد أنصبتها، فهو مستعد للمشاركة، وحبذا لو كان ذلك في إطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في عملية شاملة لإرساء أساس مالي يقوم على فهم أسباب المشاكل المالية، ولا يكون القصد منه مجرد الاستجابة لشواغل القطاعات المحلية في بعض البلدان. ومن المأمول فيه أن تؤدي هذه العملية في نهاية المطاف إلى إقناع جميع الدول بأن القاعدة المالية للمنظمة قد تم وضعها على أساس معايير منصفة.

ويجب أن يجري الاستعراض المالي في سياق حوار صريح ومفتوح يستهدف في النهاية تزويد المنظمة بالموارد اللازمة لتمكينها من أداء وظائفها بأقصى درجة من الفعالية. وقد يتطلب هذا أكثر من مجرد إعادة تشكيل الهيكل المالي للأمم المتحدة على نحو ينتقل به العبء من بعض البلدان إلى البعض الآخر.

لا بد من الاعتراف بأن المشاكل المالية في المنظمة لا ترجع فحسب إلى نقص التدفقات النقدية أو إلى قلة مصداقية نظام الأنصبة الحالي. ورغم أننا لا نود التقليل

ويعتقد وفدي أن ما يدعى بقاعدة "الجدول الخاص" يجب أن تكتسب طابعاً مؤسسياً؛ فبهذه الطريقة لن يكون لدى الدول أي شكوك حول تطبيق أسلوب تعيين الأنصبة المقررة المنشأ بموجب القرار ٣١٠١ (د - ٢٨). وبالرغم من التسليم بأن هناك حاجة إلى تحديث تعريف المجموعات في جدول خاص بحيث يتماشى مع الوقائع الحالية، فهو يرى أيضاً أن الجمعية العامة ينبغي أن تنتظر حتى تكتمل ممارسة إصلاح مجلس الأمن. بل إنه ما دام سيكون هناك فئات جديدة من أعضاء المجلس، فليس من الممكن، على أساس واقعي، أن نحدد بالضبط ما هي المجموعات التي ينبغي أن تكون في جدول خاص.

ويود وفدي أن يشيد بالأمين العام على التزامه الدقيق بالتأكد من احترام أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين؛ وقد أدى ذلك به إلى أن يقدم العديد من التقارير والاقتراحات إلى مختلف هيئات الجمعية العامة. ومعظم هذه التقارير والمقترحات تدرس بعناية في إطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في إطار البند ١٢٢ من جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين. وفي المناقشة العامة، تم التأكيد على ضرورة إسراع الدول الأعضاء بعمليات الميزانية، دون إغفال احترام الحقوق الخاصة التي يعطيها الميثاق للجمعية العامة. ويرى وفدي أن الاقتراحات المتبقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبندين ١٠٩ و ١١٢، المخصصين بدورهما للجنة الخامسة.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن التزام الدول بالأمم المتحدة ينبغي أن يتجسد في وفائها بجميع تعهداتها بأسلوب مؤات وشامل وغير مشروط.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كان الأمين العام على حق تماماً عندما اتخذ الخطوة الحاسمة في نهاية المناقشة العامة في تشرين الأول/أكتوبر بأن ينبه إلى الأزمة المالية التي تواجه المنظمة. ومن الصواب أن تتاح للدول الأعضاء الآن الفرصة في إطار هذه المناقشة الخاصة للاستجابة لرسالة الأمين العام الهامة.

إن كثيراً من المشاكل التي حددها الأمين العام في بيانه والورقة المرفقة به ليست جديدة. فالصعوبات المالية المزمنة ما برحت على جدول أعمال الجمعية العامة بشكل أو بآخر طوال الأعوام الـ ١٨ الماضية.

ثالثاً، لا توجد آلية حالية للحفاظ على السيولة النقدية، أي لكفالة أن يتعادل الدخل النقدي من الدول الأعضاء مع النفقات النقدية التي يتعين على المنظمة أن تدفعها في أية لحظة معينة. وفي هذا السياق نرى من الضروري أن تعالج بالشكل الكافي المشاكل الهيكلية المتصلة بتخطيط الميزانية وتنفيذها. وبعبارة أخرى، قد يكون من المستحسن بصفة خاصة تنقيح الشروط الواجب توافرها للإذن بعمليات جديدة لحفظ السلم، وترشيد ميزانياتها لضمان عدم تكليف الدول بأعباء غير متوقعة يصعب عليها تحملها. فلا يكفي، فيما يبدو لنا، أن نقتصر على تنقيح الاقتراحات الخاصة بزيادة التدفقات النقدية، أو تنقيح جدول الأنصبة المقررة.

إن الاستعراض الشامل لجدول الأنصبة المقررة لن يكون ناجحاً إلا إذا درس كيف يمكن زيادة الدخل عن طريق إجراءات تحديد الأنصبة التي تستند إلى المفهوم المنصف "للقدرة على الدفع" والتي تضع في اعتبارها المسؤوليات السياسية والمالية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولا سيما من حيث صلتها بعمليات حفظ السلام. وإلا، فإن النهج الرامي إلى مجرد إعادة توزيع النفقات لتخفيف العبء على بعض الدول الأعضاء دون التأثير على الدخل الكامل لن يفي إلا بشواغل هذه الدول المحددة.

وعلى أي حال، يود وفدي أن يشير إلى أن أي تنقيح في إجراءات الأنصبة المقررة يجب أن يتضمن المبدأ القائم حالياً والذي يحكم الميزانية العادية بأن الدول ذات الموارد الأكثر يجب أن تدفع حصة أكبر من إجمالي النفقات وفقاً لمبدأ "القدرة على الدفع". إن نظام تقرير النفقات لعمليات حفظ السلام يجب أن يبقى مستنداً إلى مبدأ المسؤولية الخاصة للدول الأعضاء في مجلس الأمن، وأن يأخذ في الاعتبار القدرة المالية للدول ذات الموارد الأكبر.

إن الاستعراض الدوري لاسلوب تحديد جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية - الذي تمارس فيه لجنة الاشتراكات مهامها الاستشارية - يجب أن يتماشى مع المعايير المنصفة والواقعية التي تجسد على نحو سليم واجبات البلدان ذات الموارد الأكبر والمتوسط الأعلى لنصيب الفرد من الناتج القومي. واستنتاجات الفريق العامل من الخبراء الحكوميين الدوليين المعني باستعراض مفهوم "القدرة على الدفع" - الذي وضع عملاً بالقرار ٢٢٣/٤٨ - تكتسب أهمية خاصة.

ويهتم اهتماما شديدا بنجاحها وبقائها. ولا يتجلى هذا الدعم للأمم المتحدة في النواحي السياسية فحسب بل أيضا في النواحي المالية. فنحن نسدد اشتراكاتنا كاملة وفي حينها، ونحن على استعداد للبذل من طاقتنا ومواردنا لمساعدة الأمم المتحدة في حل هذه الأزمة المالية والإدارية.

وقد حدد الأمين العام في البيان الذي ألقاه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر المجالات الثلاثة العريضة للصعوبة التي تواجهها الأمم المتحدة وهي تأخر الدفع، ومشاكل التدفق النقدي، وعدم الإنصاف في أساليب تحديد الأنصبة.

وفيما يتعلق بتأخر الدفع أو عدم الدفع ما برحت المنظمة تعاني من عاهة مستفحلة في هذا المجال منذ سنوات طويلة. ولكن الوضع يزداد سوءا بسرعة. ففي الوقت الراهن، توجد ديون كبيرة غير مسددة لبلدان مساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام، وتوجد فوائض كبيرة غير مدفوعة ومستحقة للدول الأعضاء، فضلا عن مستحقات كبيرة للبائعين والموردين. وتتجاوز الالتزامات الإجمالية المبلغ النقدي المتاح، وليس في الأفق أي احتمال سوى ازدياد التدهور. هذا وضع لا يمكن استمراره.

إن أسباب المشكلة بسيطة للغاية. فبعض الأعضاء لا يمكنهم أن يدفعوا. والبعض الآخر لا يريدون أن يدفعوا. إن مثل هذا الوضع يجلب معالجته على صعيدين. أولا، الأخذ بتدابير تعزز الإنصاف وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بالأنصبة المقررة؛ وثانيا، اعتماد حوافز ومشطحات لتشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في حينها وبالكامل.

لقد طرح الأمين العام عددا من المقترحات الجاري بحثها حاليا والتي من شأنها أن تسهم إسهاما كبيرا في ضمان تحسين التنبؤ بحجم الاحتياجات وتوقيتها. ولكننا نعتقد أنه يمكن تحقيق المزيد في هذا المجال. إننا نلاحظ أن الميزانية العادية تتضمن اعتمادات لمجموعة واسعة من الأنشطة المتعين القيام بها بحكم ولايات صادرة ومن الأنشطة البرنامجية وهذه الاعتمادات تدرج فيها بطريقة تسمح للدول الأعضاء، مع ذلك، بمناقشة المقترحات وتمحيصها بإمعان وإعطاء سلطاتها المالية الوطنية فسحة كافية من الوقت ومعلومات كافية لتمكينها من الاستعداد للدفع والترتيب له في الوقت اللازم. وعلى ضوء ذلك، لا يوجد في رأينا ما يبرر عدم

ولكننا هذا العام قد وصلنا إلى مرحلة نلاحظ فيها أن هذه المشاكل المزمنة، بالاقتران بالعناصر الجديدة التي يمكن أن تحدث ضررا أكبر، قد فاقت الحالة فأصبحت أزمة.

إن المسؤوليات الموسعة في مجال حفظ السلام والضخوة الخطيرة والمتنامية بين التبعات المقررة والاشتراكات تهدد إمكانية التعويل على هذه المنظمة. وعلاوة على ذلك، أشار أكبر المساهمين إلى أنه سيخفض من جانب واحد نصيبه من التمويل ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ومما عكّدت هذه المشاكل أن الكثير من الإجراءات الإدارية والمالية المتقدمة في هذه المنظمة لا تستطيع التعامل مع الطلبات التي لم يسبق لها مثيل. ونعتقد أن هذه الإجراءات نفسها تفرض ضغوطا لا تطاق على الأمم المتحدة وقدرتها على الأداء.

نحن إذن أمام مفترق للطرق. فالمنظومة تتعرض لقيود شديدة وهي مهددة بالتفكك الذي لا يمكن إصلاحه ما لم تتخذ إجراءات علاجية بسرعة للتكيف مع الأوضاع الجديدة. إن التصرف الأساسي. وانتظار تضاؤل التزامات حفظ السلام أو إصلاح مجلس الأمن ليس استجابة ذات مصداقية. فالمتطلبات الدنيا في مجال حفظ السلام خلال العقود السابقة ليس من المرجح أن تعود.

ونحن ندرك تماما أن المشاكل التي نواجهها أكبر بكثير من تلك التي تعزى إلى هذا التصاعد في عمليات حفظ السلام. وكما بيّن الأمين العام، إن ما يتعرض للخطر هو بقاء المنظمة في المستقبل، ومصداقيتها ذاتها. ولا يسع الدول الأعضاء أن تتجاهل إنذار الأمين العام فتفادي المشاكل ليس هو الحل. والعمل غير المنجز لا يختفي إطلاقا؛ وإنما يفسد. وفي جميع الحالات سيزداد استعصاء واستعجالا.

لذلك يتعين على الجمعية العامة أن تتصدى لهذه الأزمة. فيجب أن تكون مهياة للتكيف مع الظروف المتغيرة في التسعينات، بحيث يصبح لدينا بحلول موعد الذكرى السنوية الخمسين، أساس سليم للتفكير في أولوياتنا للقرن الحادي والعشرين.

إن شعب نيوزيلندا يؤيد دور الأمم المتحدة المتجدد الحيوية في عهد ما بعد الحرب الباردة. وهو يعلق، شأن معظم الدول الصغيرة، آمالا كبيرا على الأمم المتحدة

معدلات أنصبة أقل أو أكثر من المعدلات التي تستوجبها قدراتها الحقيقية على الدفع. ومثلاً، نلاحظ أن هناك أدلة متزايدة على أن الكثير من الدول الأعضاء، بما فيها معظم الأعضاء الأصغر والأفقر، تعين مالياً الأعضاء الأكبر والأغنى.

إن إجراء اتنا الحالية تعجز حتى الآن عن التصدي لهذه التناقضات والمظالم أو حتى معالجتها بصورة كافية. وهذه المشاكل تعود إلى حد ما إلى سنوات متراكمة من التملص السياسي وإلى نظام جامد معقد عاجز عن الاستجابة للتغيرات الاقتصادية السريعة التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية في هذه الأيام.

وهذه المناقشة تدل على أن المطالبة باستعراض مدى الإنصاف في الافتراضات الحالية مطالبة لها صدى واسع عبر المجموعات الإقليمية والبلدان كبيرها وصغيرها على السواء.

وستقوم لجنة الاشتراكات والفريق العامل المخصص المنشأ بموجب القرار ١٩/٤٩ بالنظر في بعض هذه المسائل في السنة القادمة. ومع أن عملهما سيسهم دون شك إسهاماً بناءً في المناقشة، إلا أن الهيئتين لهما عضوية وصلاحيات محدودة. والمطلوب في رأينا إجراء استعراض جذري للترتيبات الحالية من جانب جميع الدول الأعضاء، بهدف وضع معايير تكون أكثر تحقيقاً للشفافية والموضوعية والعدالة ويمكن أن تحظى بتأييد الدول الأعضاء في مجموعها. وهذا يقتضي أن تدرس جميع الدول الأعضاء المنهجيات الحالية لتحديد الأنصبة في الميزانية العادية والأنصبة في عمليات حفظ السلام، وأن تتبادل الآراء بطريقة مفتوحة وصروحة حول العيوب الملحوظة.

إننا نعتقد أن المشاكل المالية التي تؤثر على المنظمة تحتاج إلى إجراء عاجل. فلا مهرب من هذه المشاكل. ويجب معالجتها وحلها بصورة جماعية. فسلامة الأمم المتحدة سياسياً ومالياً تتوقف على ذلك.

ولهذا السبب، يؤيد وفد بلادي بشدة فكرة إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية رفيع المستوى يتناول هذه القضايا كافة بصورة عاجلة في العام القادم.

وبسبب الآثار السياسية الكبيرة، نحبذ أن يتم إنشاء هذا الفريق كفريق عامل تحت القيادة القديرة والموقرة

إعداد احتياجات ميزانية حفظ السلام على نفس الغرار. وإن اقتراح الأمين العام بوضع تقديرات سنوية لجميع بعثات حفظ السلام يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح تلقى منا الترحيب ونحن نحث على الإسراع بالموافقة على هذا الاقتراح.

ونعتقد أيضاً أن الوقت قد حان ليعتمد الأعضاء نظاماً للحوافز والمثبطات يحسن من معدل تلقي الاشتراكات.

إن الأمم المتحدة لم تعد قادرة على الاستمرار في منح ائتمانات مجانية لمن لا يدفعون أو من يتأخرون في الدفع. ففي عالم الواقع نجد أن الذين لا يسددون فواتير مسحوباتهم ببطاقات الائتمان، في موعد استحقاقها، يحملون فوائد بالإضافة إلى المبلغ الأصلي. ولنتذكر أن دافعي الضرائب الذين يتأخرون في دفع ضرائبهم المقررة لا يحملون فوائد فحسب بل أيضاً جزاءات إضافية.

إننا، بالتالي، نؤيد اقتراح الأمين العام بتحصيل فائدة على المدفوعات المتأخرة. وقد يلزم التفكير بترتيبات خاصة لسد الثغرة بالنسبة للبلدان التي تكون متأخراتها ناجمة عن ظروف خارجة عن إرادتها. وقد نحتاج أيضاً إلى إجراءات أخرى مشابهة. وفي هذا السياق، نعتقد أن الوقت قد حان بعد طول انتظار لتتخذ الجمعية العامة خطوات لوضع تفسير صارم لأحكام المادة ١٩ ولإنفاذ هذا التفسير.

وفيما يتعلق بمشكلة التدفق النقدي، فقد حدد الأمين العام ستة سبل عريضة لمعالجتها. وبعض هذه السبل، مثل تحسين إدارة الأموال الموجودة في حسابات البنوك، والدورة الجديدة المقترحة لميزانية حفظ السلام، هي بمثابة خطط ناضجة حظيت بالفعل على تأييد قوي من الدول الأعضاء. أما السبل الأخرى فإنها تحتاج إلى المزيد من التوضيح من أجل أن تنظر فيها الدول الأعضاء. ونحن نؤيد على الأخص فكرة الأمين العام بالدفع المسبق لثلث مبلغ التقديرات الأولية لتكاليف بدء أو توسيع عمليات حفظ السلام، مع تسديد الباقي عند الموافقة على الميزانية التفصيلية.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى أساليب تحديد الأنصبة. إننا نرى ظهور أدلة كبيرة تشير إلى أن هناك مظالم جدية في الأساليب الحالية لتحديد الأنصبة. فيبدو أن هناك عدداً كبيراً من الدول الأعضاء التي تتحمل

الانكليزية): يرحب وفد بلادي بفرصة مناقشة الوضع المالي للمنظمة، وفي هذا الصدد يود أن يعرب عن تقديره للأمين العام لبيانه الى الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. لقد درس وفد بلادي بعناية ورقته بشأن كفاءة أساس مالي سليم للمنظمة وهي الورقة التي ألحقت ببيانه.

صباح اليوم، أدلى رئيس مجموعة الـ ٧٧، الممثل الدائم للجزائر، السفير لعمامرة، ببيان نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ووعد بلادي يتشاطر ذلك البيان تماما.

لقد أعرب وفد بلادي بالفعل في مناسبات عديدة سابقة عن قلقه بشأن الحالة المالية غير المستقرة للأمم المتحدة. واسمحوا لي بأن أؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ أن المنظمة بحاجة الى أساس مالي قوي مستقر حتى تضطلع بشكل فعال وكفء بالواجبات والمهام التي توكلها اليها الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، يشير الأمين العام بحق في بيانه الى ما يلي:

"لا فائدة من إعادة تحديد مسؤوليات الأمم المتحدة ما لم تكن الموارد متوفرة للإضطلاع بتلك المسؤوليات". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٨، الصفحة ٢١)

لقد ظلت تايلند تشعر بقلق متزايد في السنوات الأخيرة بشأن الفجوة الآخذة في الاتساع، سواء كانت متصورة أو حقيقية، بين ما يتوقع من المنظمة وما يمكنها تحقيقه. والمهم هو سمعة ومصداقية وحتى بقاء المنظمة نفسها. وما من شك، في اعتقادي، في أن الأزمة المالية المطولة لطخت سمعة الأمم المتحدة وحدثت من مصداقيتها.

ولا يساورنا شك أيضا في أن الحالة المالية غير المستقرة يسببها، من ناحية، تأخر الدول الأعضاء في سداد الأنصبة المقررة، ومن ناحية أخرى، النمو الكبير في عدد ونطاق عمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات التابعة للأمم المتحدة، التي زادت نفقاتها من ٦٠٠ مليون دولار في منتصف ١٩٩٠ الى ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٤.

لقد لاحظ الأمين العام في بيانه أن سببا آخر يكمن في عملية إقرار ميزانيات واعتمادات حفظ السلام. وفي هذا الشأن، اقترح الأمين العام، وبشكل جزئي بناء على

لرئيس، على منوال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن والذي لا يقل عنه أهمية.

إننا نوافق على أن هناك ضرورة حيوية للمشاركة الوثيقة من جانب ممثلي الوفود في اللجنة الخامسة في الكثير من جوانب هذا العمل. ويمكن النظر في إيجاد شكل من أشكال الارتباط الوظيفي مع اللجنة الخامسة.

غير أن هناك شيئا واحدا واضحا: أن اللجنة الخامسة لا يمكنها أن تقوم بهذا العمل سواء في اللجنة نفسها أو في بعض الهيئات الفرعية للجنة. كما هو معلوم، أن اللجنة الخامسة متخمة وأيضا موظفيها ومواردها الخاصة بخدمة المؤتمرات بالفعل بمتأخرات غير عادية من العمل. ببساطة لا يتوفر الأفراد، أو الموارد البشرية، أو الوقت. وبإنشاء هذا الفريق العامل المفتوح العضوية ينبغي ألا يكون هدفا هو زيادة العبء الملقى على اللجنة وإجبارها على زيادة تأخير عملها الراهن. من شأن ذلك أن يقضي على احتياجات المنظمة الفورية القصيرة الأجل. وبدلا من ذلك ينبغي أن ننظر في ترتيب يسمح للفريق العامل الرفيع المستوى ليعمل بصورة مستقلة عن برنامج عمل اللجنة الخامسة المشحون فعلا، ولكن في ارتباط وثيق باللجنة الخامسة، وربما برفع تقريره النهائي الى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الخامسة. وهناك شيء نحن واثقون تماما منه هو أن الهيئتين يجب ألا تتنافسا على الموارد لتؤدي كل منها عملها.

أخيرا، تعتقد نيوزيلندا أن هذه المسائل لا بد من التوصل الى نتيجة بشأنها بنهاية الدورة التاسعة والأربعين. ويجب على أعضاء الأمم المتحدة أن يواجهوا الأزمة قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة. إن مواجهة الأزمة لا تعني التسليم للمطالب الفردية. والمطالب من أجل التغيير آخذة في الاتساع بالفعل الآن. وكل ما تعنيه هو أن نتخذ خطوات نتجنب بها مصير نوع من القوارض، والمخلوقات الصغيرة التي تسعى بشكل جماعي لتلقى حتفها لأنها لا تعرف كيف تغير طريقها.

إذا ما كان للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أن تكون له أهمية بالنسبة للمستقبل، يجب معالجة هذه المشاكل بشكل شامل الآن. وبوسع الجمعية أن تثق بدعم وفد بلادي وتعاونه الكاملين في العمل للتوصل الى حل.

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن

وبشكل خاص - مبدأ وجوب تحمل الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، الذين لهم أوضاع متميزة، لمسؤولية خاصة ونصيب أكبر من التكاليف الكلية.

إن نهاية الحرب الباردة لم تسفر عن عائدات السلم التي كنا جميعاً نأمل فيها. في السنوات القليلة الماضية ظهرت صراعات عديدة، وبخاصة صراعات داخل الدول، وطولبت الأمم المتحدة بالتعامل معها. وقد ألقى هذا عبئاً غير واجب وغير متوقع على المنظمة. والزيادة الكبيرة الأخيرة في المطالبات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة للقيام بعمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات، ونطاق مهام البعثات المتسعة النطاق تتطلب موارد مالية وبشرية هائلة. والخيار بسيط. كما أشار وزير خارجية سنغافورة في المناقشة العامة في يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر:

"إن الدول الأعضاء، بعد أن تقرر الشروع في عملية لحفظ السلم، لا يصح أن تتركها تفشل، وبخاصة لعدم توفر الموارد". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٨٣، الصفحة ١٧)

لكن، إذا كانت الدول الأعضاء إما عاجزة عن دعم عمليات حفظ السلام بمدها بالموارد المطلوبة أو غير راغبة في القيام بذلك، ألا يتعين علينا عندئذ أن ننظر في الحد من أنشطة المنظمة لحفظ السلام إلى مستوى الموارد المالية التي تستطيع الدول الأعضاء توفيرها أو التي هي على استعداد لتوفيرها؟ ربما يكون الوقت قد حان لتناقش الدول الأعضاء بجدية بل وتقرر ما هية الدور الذي يجب أن تضطلع به المنظمة. هذا بطبيعة الحال قرار سياسي، وفي هذا السياق، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة، بل يكون عليه في الواقع دور حيوي ينبغي أن يضطلع به.

يتشاطر وفد بلادي رأي الأمين العام بأن هناك حاجة ملحة للتغلب على الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة، وأن المشكلة قد اكتسبت بعداً يقوض فعالية المنظمة ككل. ونحن نتفق مع ملاحظته القائلة بأن هذه لم تعد ببساطة مجرد مسألة مالية، لكنها مسألة سياسية ملحة. وإذ نقرب بسرعة من موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، دعونا جميعاً نعيد تكريس أنفسنا من جديد لمقاصد ومبادئ الميثاق، وأهداف الآباء المؤسسين من أجل إقامة عالم أفضل. إن سداد جميع ديوننا ومتأخراتنا المتبقية يعد خطوة

حث اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية له، عدة تدابير لوضع نظام رشيد لوضع ميزانية عمليات حفظ السلام وتمويلها وإدارتها، على النحو الوارد في الوثيقتين A/48/945 و A/49/557. ولقد علق وفد بلادي بالفعل على العديد من هذه الاقتراحات في بياننا في اللجنة الخامسة في إطار البند ١٣٢ من جدول الأعمال، ولن نكرر تلك التعليقات هنا. ونود أن نؤكد مجدداً فقط رأينا بأنه بينما تتجه اقتراحات الأمين العام بعض الشيء إلى تحسين إدارة الموارد المالية، وقد تخفف مشكلة التدفق النقدي، فإنها لا تعالج لب المسألة - عدم قيام عدد من الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى المادة ١٧ من الميثاق. وبالفعل، لو كانت جميع الدول الأعضاء قد أوفت بالتزاماتها بمقتضى الميثاق، ما كان للمنظمة أن تواجه أزمة مالية.

لقد وجهت مطالبة الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد مرات عديدة بحيث أصبحت تكرارا فارغا لمبدأ. ولذلك فإن النهج الصحيح هو مناقشة كيفية تشجيع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة بالكامل في الوقت المناسب وعلى تسوية متأخراتها أيضاً.

وفي هذا الشأن، لا يدعي وفد بلادي أن لديه أجوبة فعلاً. إننا نضم أن بعض الدول الأعضاء غير قادرة فعلاً على الوفاء بالتزاماتها، بسبب ظروف اقتصادية معاكسة، وأن بعض الدول الأعضاء لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد بسبب طابع عملياتها الموازنة الوطنية التقني. ولكن اسمحوا لي بأن اختلف مع أي ادعاء بأن الوضع المالي الصعب للأمم المتحدة قد سببته، بشكل جزئي، طريقة التقييم الراهنة. ويعتقد وفد بلادي اعتقاداً راسخاً أن الشعور بأن جدول الأنصبة الحالي غير عادل ليس عذراً لعدم الوفاء بالتزامات دولة ما بمقتضى الميثاق. إن لجميع الدول الأعضاء الفرصة لمناقشة الجدول قبل أن ينفذ. ولذلك، بمجرد قبول العضوية الكاملة له، يجب أن نلتزم به.

وبينما نتكلم عن موضوع جدول الأنصبة، يود وفد بلادي أن يؤكد مجدداً رأيه الذي يتمسك به بشدة بأن مخصصات عمليات حفظ السلام ينبغي أن يستمر وضعها على أساس الجدول المخصص الخاص الذي وضعته الجمعية العامة بقرارها ٣١٠١ (د - ٢٨). والواقع، أننا طالبنا بإرساء الطابع المؤسسي على الجدول المخصص الخاص. وهذا لأن بلادي توافق تماماً على المبادئ الرئيسية لتخصيص نفقات حفظ السلام -

وعندما تتوفر كل هذه الاستنتاجات للجنة الخامسة، فإنها بالتأكيد ستكون في وضع يمكنها من العمل بطريقة أكثر استنارة، وبالتالي، ستكون أقدر على دراسة الحالة المالية للأمم المتحدة ومسببات الأزمة وإيجاد حلول لها.

وفي هذا السياق، يتعين علينا أن نستمر في تبسيط العمل ومحاولة تفادي الاحالة المتزامنة للبنود الى أفرقة عمل أو لجان شتى لها أصلا لاياتها واختصاصاتها. وهذا سيساعدنا على تلافي ازدواج الجهود ويمكننا من استخدام الموارد المالية المحدودة المتاحة بأفضل طريقة ممكنة.

إن ازدياد عمليات حفظ السلام من ثماني بعثات في منتصف التسعينات بميزانية تبلغ ٦٠٠ مليون دولار الى حوالي ٢٩ عملية الآن بتكلفة تتجاوز ٣ بلايين من الدولارات، إنما يفرض على المنظمة واقعا ماليا جديدا. إلا أنه لا بد من المحافظة على الخطوط التوجيهية لتوزيع نفقات المنظمة، فمع عدم المساس بمبدأ المسؤولية الجماعية، لا بد أن يكون مبدأ القدرة على الدفع هو المبدأ الغالب. إن البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، وتلك التي لديها موارد أكبر يمكنها أن تسهم بقدر أكبر، في حين أن البلدان النامية لا تملك، إزاء ارتفاع انفاق الأمم المتحدة، سوى قدرة محدودة جدا على سداد نفقات جديدة ضخمة.

ضرورية أولى في هذا المسعى. وستواصل تايلند، من جانبها، بذل قصارى جهدها للوفاء بالتزامها بموجب الميثاق. وستستمر في التعاون الكامل مع الوفود الأخرى في سعينا لإيجاد الحلول لهذه المشكلة البالغة التعقيد.

السيدة فلوريس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلادي أن يشكر الرئيس على عقد هذه الاجتماعات للنظر في البند ١٠ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة". إذ ترى أوروغواي أن هذه المناقشة في الجمعية العامة ستتيح للدول الأعضاء فرصة طيبة لتبادل الآراء حول الحالة المالية للمنظمة.

ويتشاطر وفدنا الشواغل التي أعرب عنها أولئك الذين يرون أن من الضروري أولا تحديد أسباب المشكلة، وبعد ذلك السعي لإيجاد الحلول وتقرير كيفية معالجة الحالة. ويجب أن تعتمد القرارات التي تتخذ في هذا الشأن بتوافق الآراء، نظرا لأهمية وحساسية هذا البند.

وبما أن الأنصبة المقررة تحدد وفقا لقدرة الدول على الدفع، فإن أثر الاشتراكات واحد على كل الاقتصادات الوطنية، أيا كان الحجم أو مقدار الاشتراك. وهذا يصدق بشكل خاص على الدول ذات التعداد السكاني الصغير، والموارد المحدودة، والتي لها احتياجات مثل تلك القائمة في البلدان النامية. ولا بد أن يكون هناك بحث مستمر واسع للمسائل المالية بمشاركة أكبر قدر ممكن من المشاركين.

إن وفدنا، بصفته عضوا في مجموعة الـ ٧٧، يؤيد أيضا كل ما ورد في البيان الذي أدلى به رئيس المجموعة نيابة عن جميع أعضائها.

إن الولاية التي منحتها الجمعية العامة للجنة الاشتراكات في القرار ٢٢٣/٤٨ (جيم)، الذي تطلب إليها فيه أن تجري استعراضا وافيا وشاملا لجميع جوانب منهجية الجدول حتى تصبح مستقرة وأكثر بساطة وشفافية، وكذلك القرار ١٩/٤٩، الذي أنشأت به الجمعية الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص من الخبراء لدراسة وفحص تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع بوصفه المعيار الأساسي لتحديد جدول الأنصبة المقررة للاشتراكات التي تسدد للميزانية العادية، هما خطوتان في الاتجاه الصحيح.

وعلى أن نحافظ كذلك على المبادئ التي تحكم تخصيص نفقات عمليات حفظ السلام، مع مراعاة المسؤولية الخاصة التي يجب أن يتحملها أعضاء مجلس الأمن الدائمون. وفي هذا السياق، نكرر الموقف الذي تبنته مجموعة ريو والوارد في الفقرة ٢١ والمقررات التالية من الوثيقة A/47/232.

إن الحالة المالية المحفوفة بالمخاطر لا تؤثر فحسب على الأمم المتحدة ككل، بل تؤدي أيضا إلى فرض عبء جديد وإيجاد وضع غير متكافئ فيما بين الدول، لأن البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام هي التي تغطي في نهاية المطاف المتأخرات، ومعظم هذه الدول من البلدان النامية.

وأيا كان الحل، فإنه يجب أن يأخذ في الحسبان مشاكل المنظمة بالنسبة للسيولة النقدية، لأن ما من تدبير يمكن أن يؤثر على الحالة إذا ما ظلت على الدول متأخرات.

أود أنؤكد للرئيس تأييد وتعاون وفدنا الكاملين في جهود الرامية إلى حل المشكلة المطروحة علينا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠